دراسة بعنوان
"الصناعات البتروكيماوية العربية ومعوقات تسويقها"

مقدمة من

د. عمر عبد الله كامل

إلى

المؤتمر الدولي الخامس الذي ينظمه مركز الدراسات العربي الأوربي بعنوان

"العلاقات العربية – الأوربية : حاضرها ... ومستقبلها"

والذي سيعقد في بروكسل خلال شهر فبراير ١٩٩٧م

الفهرس

دراسة بعنوان
"الصناعات البتروكيماوية العربية ومعوقات تسويقها"

مقدمـــة :

لاشك أن العلاقات العربية الأوربية تدخل ضمن الارتباطات العضوية بين ظاهرة التطور وظاهرة التخاف التي سايرت اتساع نمط الانتاج الرأسمالي ، وغزوه لقطاعات واجواء مختلفة ، واذا كان الحديث عن العلاقات العربية الأوربية ينصب أساساً على المكونات الاقتصادية والمبادلات التجارية والمالية المعاصرة ، فإن التقارب الجغرافي للعالم العربي والمجموعة الاقتصادية الأوربية ، يؤكد أن بينهما رصيداً تاريخياً عميق الجذور ، ينطلق من عنصر الالتقاء حول الحضارات التي غزت بعطائها شواطىء البحر الأبيض المتوسط ، وإن الحديث عن مستقبل هذه العلاقات لابد وان يتطلب أن يؤخذ في الاعتبار جميع هذه العوامل التي تجسد في الواقع عمق هذه الروابط التي تجمع بين المجموعة العربية والمجموعة الأوربية وتشابك المصالح المتبادلة بينهما .

لقد كانت مبادرات العالم العربي في مجال البترول منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م بمثابة عوامل دفعت إلى تطوير اشكالية العلاقات بين العالم العربي المنتج للبترول والأقطار الأوربية المستهلكة له ، وفي ذلك الوقت فان توطيد العمل الأوربي ، وإقرار سياسة متوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوربية وتوجه هذه الأخيرة نحو توسيع علاقاتها والانفتاح على البلدان الأوربية الجنوبية ودول الاتحاد السوفيتي السابق كلها عوامل تطرح الصعوبات الجديدة التي تعترض علاقات العالم الأوربي مع الاقتصادات العربية غير البترولية والمصدرة للمواد الخام الزراعية والصناعية ، وهكذا فان التعرض للعلاقات بين المجموعة الأوربية والعالم العربي يؤدي في نهاية الأمر إلى طرح تطور الاقتصاد العالمي ومتابعة حركية تقسيم العمل الدولي .

ان تغيير طبيعة العلاقات بين العالم العربي وأوربا في اتجاه يخدم مصالحهما ويجعلهما قادرين على مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة يقتضي من العالم العربي أن يطالب المجموعة الأوربية بقبول

تغيير النظام الاقتصادي العالمي ، وهذا لايعني فقط تغيير مقتضيات التبادل التجاري أو نقل قطاعات انتاجية من أوربا لكي تستقر في العالم العربي من خلال عمليات إعادة الانتشار الصناعي فقط ، بل يفرض على أوربا مجموعة ودولا وشعوباً القيام بمراجعة أسس اقتصادها وتفعيل دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وتقديم العديد من التنازلات .

واذا كان العالم العربي لم يكن قادراً على فرض وجوده ككيان سياسي واقتصادي بالنسبة للمجموعة الأوربية قبل بداية السبعينات - حيث كانت هذه الأخيرة تتجاهله رغم الاهتمام الذي تعيره للموارد النفطية العربية - فإن بروز العامل النفطي في المبادلات التجارية الدولية خلال السبعينات كان له أثر كبير في تحديد العلاقات التجارية بين العالم العربي من جهة والمجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة أخرى حيث نتج عنه توطيد مكانة العالم العربي في التجارة الدولية وأصبح النفط هو المحرك الأساسي للتجارة الخارجية العربية .

وعلى ذلك فسوف نقسم دراستنا هذه إلى فصلين رئيسيين :

الفصل الأول بعنوان : الحوار العربي الأوربي : النفط مقابل التكنولوجيا ويشمل مبحثين :

المبحث الأول : دور الدول العربية في التجارة الدولية للنفط .

المبحث الثاني : تطور المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية .

الفصل الثاني بعنوان : الصناعة البتروكيماوية العربية ومستقبلها ، ويشمل مبحثين .

المبحث الأول : الصناعة البتروكيماوية في الدول العربية - خصائصها وأسباب تأخرها .

المبحث الثاني : عوامل تنمية الصناعات البتروكيماوية العربية ومستقبلها .

خاتمة وتوصيات .

الفصل الأول

الحوار العربي الأوربي : النفط مقابل التكنولوجيا

لم يكن هناك - قبل عام ١٩٧٣م - تصور لامكانية تنظيم مفاوضات شاملة بين العالم العربي والمجموعة الأوربية ، إذ أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م وماصاحبها من تصحيح لأسعار البترول وظهور فكرة الاستخدام المحتمل للسلاح البترولي من خلال فرض الحظر على الدول التي اتخذت موقفاً مؤيداً لاسرائيل ، كلها عوامل فرضت على المجموعة الأوربية أن تدخل في حساباتها السياسية وجود عنصر العالم العربي ، وان تعامله ككيان متميز مع التفكير في تحديد مواقف جديدة في مخاطبة العالم العربي وهو ماعرف بمسلسل "الحوار العربي الأوربي" .

وفي ضوء تـزايـد القـــوة التفاوضية للدول المنتجة للبترول تطورت بواعث الأوربيين في دفع "الحوار العربي الأوربي" وذلـــك بهدف ايجـاد قواعد تضمن تحقيق مصلحة للطرفين في سبيل إذكاء مبادلات البترول مقابل التكنولوجيا واستقطاب الفوائض المالية العربية عبر عمليات تدوير هذه الفوائض .

وقد جاءت أولى خطوات الحوار العربي الأوربي فيما أعلنته المجموعة الأوربية في نوفمبر ١٩٧٣م من موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والمتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، وقد ظهر جليا من هذا الموقف سعي المجموعة الأوربية للتقارب مع العالم العربي ، كما جاء اجتماع كوبنهاجن في نهاية عام ١٩٧٣م ليعلن أعضاء المجموعة الأوربية بصورة أكثر وضوحاً عن عزمهم على فتح نقاش شامل مع العالم العربي ، وعن اهتمامهم بضمان تزويدهم المستمر بالبترول ، وهكذا دخل العالم العربي والمجموعة الأوربية في الحوار العربي الأوربي بشكل مواز للحوار بين "الشمال والجنوب" وإن كان هدف الأوربيين من هذا الحوار هو الحد من حركة ارتفاع سعر البترول وضمان الحصول عليه .

وفي ظل حالة الكساد التي شهدتها الدول الأوربية خلال الفترة ١٩٧٧/١٩٧٥م (عقب ارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧٤م) وماترتب عليها من ثبات الطلب على البترول خلال الفترة المذكورة ، ولجوء هذه الدول إلى التنسيق فيما بينها في اطار وكالة الطاقة الدولية ، كل هذه العوامل دفعت الدول الأوربية إلى رفض الاستجابة لمطالب دول العالم الثالث وخاصة الدول البترولية مما ترتب عليه توقف الحوار العربي الأوربي عدة مرات .

إلا أن عدم استمراية الحوار العربي الأوربي لم يمنع من الاشارة إلى أهم الموضوعات التي تم تحضيرها لمناقشتها والتي تتلخص في النقاط الآتية :

١- البحث في إحداث علاقة تفصيلية بين المنطقة العربية والمنطقة الأوربية وتعميم اتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوربية والدول العربية .
٢- تأسيس مركز عربي أوربي للتعاون التجاري .
٣- تشجيع الاستثمارات الصناعية المتبادلة واستعمال الفوائض البترودولارية .
٤- التعاون بين المجموعتين بهدف انشاء مشاريع في دول أخرى في اطار عمليات تدوير الفوائض المالية .
٥- دعم المشاريع الزراعية في الدول العربية وتنظيم المعاملات التجارية .
٦- تشجيع المبادلات الثقافية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية .

ومن الملاحظ أن مضمون الحوار العربي الأوربي لم يهم جميع الأطراف العربية وانما ينصب أساسا على القضايا المتصلة بالعلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة ، والدول العربية البترولية وخاصة دول الخليج العربي من جهة أخرى ، ومن الواضح أن الطرف الأوربي أقبل على دفع هذا الحوار بهدف ضمان تزويد الأقطار الأوربية بالبترول في أحسن الظروف الممكنة ، واكتساب منافذ مؤكدة في الأسواق العربية ، وذلك بالاضافة إلى استقطاب والتحكم في عمليات تدوير الفوائض المالية العربية من خلال المؤسسات المالية الأوربية .

أما الدول العربية البترولية فهي تتشبث أيضا بالحوار مع المجموعة الأوربية بهدف تنظيم تبادل البترول العربي مقابل التكنولوجيا المتطورة ، هذا فضلا عن حصولها على الدعم السياسي لها .

وسوف نتعرض في المبحثين التاليين لدور النفط العربي في التجارة الدولية ، وتطور المبادلات التجارية بين المنطقة العربية والمجموعة الأوربية .

المبحث الأول

دور الدول العربية في التجارة الدولية للنفط

بداية نقول إن حقبة السبعينات شهدت اهتماما متزايدا باقتصاديات البترول ليس فقط من قبل المختصين بشئونه وانما أيضا من قبل هؤلاء الذين يعالجون القضايا الاقتصادية والمالية الدولية منها والمحلية ، سواء أكان هؤلاء على المستوى الفني أم مستوى اتخاذ القرار السياسي ، فالنفط أضحى يدخل في جميع أنواع النشاط الاقتصادي ، والكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة انصب اهتمامهم - وقد يكون عمداً - على تفسير الأزمات التي يعاني منها النظام الاقتصادي الدولي ضمن اطار آثار ارتفاع أسعار النفط على موازين المدفوعات ، ومعدلات التضخم والبطالة ولم يكن غريبا أن تقود دراستهم إلى إلقاء تبعات الفشل في ايجاد الحلول الملائمة لقضاياهم الاقتصادية والمالية على منتجي النفط بصورة عامة والعرب بصورة خاصة ، الأمر الذي حدا بالاقتصاديين العرب إلى أن تتجاوز دراستهم بحث أسعار النفط بل تعدوا ذلك إلى الكتابة حول "النفط والتنمية العربية" .

وحتى نتعرف على دور النفط في المبادلات التجارية الدولية لابد لنا من المرور على بعض الارقام التي نعتبرها أساسية بقدر مانعتبرها من أولويات المعرفة النفطية .

فالاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربية يقدر بنسبة ٦١ر٧% من الاحتياطي العالمي في عام ١٩٩٥م ، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي في الدول العربية فيقدر بنسبة ٢١ر٥% من الاحتياطي العالمي ، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر الاحتياطيات العربية من النفط (٢٦١ر٤ مليار برميل) بنسبة ٢٥% من الاحتياطي العالمي ، بينما تمتلك دولة قطر أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي (٨٩٨٥ مليار متر مكعب) بنسبة ٦ % من الاحتياطي العالمي ، ويقدر نسبة انتاج الدول العربية من البترول بنحو ٢٧ر٩% من الانتاج العالمي ، كما يقدر نسبة انتاج الغاز الطبيعي ١١ر٧% من الانتاج العالمي ، اما استهلاك البترول في الدول العربية فيقدر بنسبة ١٨ر١% من انتاجها .

ويبين الجدول رقم (١) تقديرات احتياطيات النفط والغاز حسب الأقطار العربية ، وفق المعلومات المتاحة في عام ١٩٩٥م ، كما يبين الجدول رقم (٢) انتاج النفط الخام في هذه الأقطار وتطوره خلال فترة التسعينات .

جدول رقم (١)

أ – احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة ٩٠/٩٥م

النفط بالمليار برميل

الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب

السنوات	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
الدولة	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي
الامارات	١ر٩٨	٥٦٢٣	١ر٩٨	٥٦٥٨	١ر٩٨	٥٧٩٥	١ر٩٨	٥٧٩٤	١ر٩٨	٥٧٩٤	١ر٩٨	٥٧٧٧
البحرين	١٤ر	١٧٣	١٢ر	١٦٧	١١ر	١٦٠	١١ر	١٦٧	٢١ر	١٥٩	٢١ر	١٥٣
تونس	١ر٧	٨٥	١ر٧	٨٥	١ر٧	٨٥	١ر٧	٩٢	٤٢ر	٩٢	٤٢ر	٨٠
الجزائر	٩ر٢	٣٣٠٠	٩ر٢	٣٦٢٦	٩ر٢	٣٦٥٠	٩ر٢	٣٧٠٠	٩ر٢	٣٧٠٠	١٠	٣٧٢٠
السعودية	٢٦٢ر٣	٥٢٢٣	٩ر ٢٦٠	٥٢٢١	٢٦١ر٢	٥٢٤٩	٢٦١ر٢	٥٢٦٠	٢٦١ر٢	٥٢٦٤	٢٦١ر٤	٥٣٥٧
سوريا	١ر٧	١٥٦	١ر٧	١٨١	٢ر٥	٢٥٠	٢ر٥	٢٥٠	٣	٥٠٠	٢ر٤	٥٠٠
العراق	١٠٠	٣١٠٧	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١١٢	٣١١٥
قطر	٢ر٩٩	٤٦١٥	٢ر٩٩	٦٤٢٨	٣ر١٢	٦٧١٣	٣ر٧٣	٧٠٧٩	٤ر٥	٨٤٩٥	٤ر٥	٨٩٨٥
الكويت	٩٧ر٠٣	١٥١٨	٩٦ر٥	١٥٠٠	٩٦ر٥	١٤٨٥	٩٦ر٥	١٤٩٨	٩٦ر٥	١٤٩٨	٩٦ر٥	١٤٩٣
ليبيا	٤٥	١٢٠٨	٤٥	١٣٠٩	٤٥	١٢٩٩	٤٥	١٢٩٦	٤٥	١٢٨٩	٤٥	١٣١٠
مصر	٣ر٥	٣٩٩	٣ر٥	٤٠٤	٣ر٤٠	٤٢٥	٣ر٤١	٧٠٦	٣ر٢٦	٧٠٦	٣ر٩	٦٣١
عمان	٤ر٣	٢٠٤	٤ر٢٥	٢٨٠	٤ر٧٤	٤٧٨	٤ر٧٠	٥٥٠	٤ر٨٣	٦٠٠	٥ر١	٧٥٠
اليمن	٤	١٩٨	٤	١٩٨	٤	٣٩٤	٤	٤٢٩	٤	٤٨١	٤	٤٨١
اجمالي الدول العربية	٦٣٠	٢٥٨٠٩	٦٢٨	٢٨١٥٧	٦٢٩ر٦	٢٩٠٨٣	٦٣٠ر١	٢٩٩٢١	٦٣٠ر٢١	٣١٦٧٨	٦٤٥ر٣	٣٢٣٥٢
نسبة الدول العربية للعالم %	٦١ر٥	٢١ر٧	٦٢	٢٢ر١	٦٢ر٩	٢٠ر٩	٦١ر٨	٢٠ر٦	٦١ر٦	٢١ر١	٦١ر٧	٢١ر٥

المصدر :

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٥م .

٢- التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ١٩٩٥م .

يتضح من البيان السابق أن المملكة العربية السعودية تأتي في المركز الأول من حيث الاحتياطي من النفط ويقدر بنحو ٢٦١ر٤ مليار برميل يمثل ٤٠ر٥% من اجمالي احتياطي الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م ، يليها دولة الامارات العربية المتحدة (٩٨ر١ مليار برميل) وتمثل احتياطيها ١٥ر٢% ، فدولة الكويت (٩٦ر٥ مليار برميل) بنسبة ١٥% ، أما سلطنة عمان وقطر والبحرين فتبلغ حصة كل منهم ٥ر١ ، ٤ر٥ ، ٠ر٢١ مليار برميل على التوالي بنسبة قدرها ٠ر٨% ، ٠ر٧% ، ٠ر٠٣% ، أن أن حصة دول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة تستأثر بنسبة قدرها ٧٢ر٢% من اجمالي احتياطي الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م .

أما بالنسبة للاحتياطي من الغاز الطبيعي فتحتل دولة قطر المركز الأول باحتياطي قدره ٨٩٨٥ مليار متر مكعب أي بنسبة ٢٧ر٧% من احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م ، يليها دولة الامارات العربية المتحدة (٥٧٧٧ مليار متر مكعب) بنسبة ١٧ر٨% ثم المملكة العربية السعودية (٥٣٥٧ مليار متر مكعب) بنسبة ١٦ر٥% ، أما دولة الكويت فتقدر حصتها بنحو ١٤٩٣ مليار متر مكعب بنسبة ٤ر٦% ، وفيما يتعلق بسلطنة عمان والبحرين فقد قدرت حصتهما بنحو ٧٥٠ مليار متر مكعب ، ١٥٣ مليار متر مكعب أي بنسبة ٢ر٣% ، ٥ر% على التوالي ، ومن هنا فان حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الغاز الطبيعي تقدر بنسبة ٦٩ر٤% من اجمالي احتياطي الدول العربية مجتمعة .

جدول رقم (٢)

ب – تطور انتاج النفط الخام عربياً خلال الفترة ٩٠/١٩٩٥م

(ألف برميل يومياً)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الامارات	٢٠٨٥	٢١٢٤	٢٢٦٦	٢١٥٩	٢٢٥٠	٢١٨٠
البحرين	٣١	٣١	٣٠	٣١	٣١	٤٠
تونس	٩٥	١٠٩	٢٠٩	٩٨	٨٩	٨٧
الجزائر	٧٩٠	٨٠٣	٧٥٧	٧٤٧	٧٤٥	٧٧٨
السعودية	٦٤١٣	٨١١٨	٨٣٣٢	٨٠٤٨	٨٠٨٢	٨٠٠٠
سوريا	٤٠٥	٤٧٠	٥١٣	٥٧٠	٥٧٠	٦٠٣
العراق	٢١١٤	٢٧٩	٥٢٦	٦٦٠	٥٥٠	٧٥٠
قطر	٤٠٦	٣٩١	٤٢٣	٣٩٠	٤٢٠	٤٢٢
الكويت	١١٧٢	١٩٣	١٠٨٤	١٨٨١	٢٠٢٥	٢٠٠٢
ليبيا	١٣٩٧	١٥٥٠	١٤٣٣	١٣٦١	١٤١٢	١٣٩٦
مصر	٨٧٩	٨٧٧	٨٨٤	٩٠٠	٨٩٣	٩١٧
عمان	٦٨٥	٧٠٠	٧٤١	٧٠٠	٨٠٠	٨٦٠
اليمن	١٨٩	١٩٧	١٦٨	٢٣٣	٣٣٦	٣٤٥
اجمالي الدول العربية	١٦٦٦١	١٥٨٤٢	١٧٣٦٦	١٧٧٤٨	١٨٢٠٣	١٨٣٨٠
نسبة الدول العربية للعالم %	٢٥ر٧	٢٤ر٥	٢٦ر٦	٢٧ر٥	٢٧ر٩	٢٥ر٨

المصدر : نفس المرجع السابق .

والبيان السابق يوضح أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول بين الدول العربية من حيث انتاج البترول حيث بلغت حصتها ٨ مليون برميل تمثل ٤٣ر٥% من حصة الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م ، يليها دولة الامارات العربية المتحدة وبلغت حصتها ١١ر٩% ، ثم دولة الكويت بنسبة ١٠ر٩% ، أما سلطنة عمان وقطر والبحرين فقد مثلت حصتهم ٤ر٧% ، ٢ر٣% ، ٢ر% على التوالي من اجمالي حصة الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م ، أي أن حصة دول مجلس التعاون الخليجي الست تقدر بنحو ٧٣ر٥% من اجمالي انتاج الدول العربية مجتمعة في العام المذكور .

كما يلاحظ أيضا أن انتاج الكويت من النفط الخام قد انخفض بشده في عام ١٩٩١م (عقب الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م) ليسجل أدنى مستوى له وهو ١٩٣ ألف برميل بمعدل انخفاض قدره ٥٠٧ر٣% أي أكثر من خمس مرات ثم عاود ارتفاعه في عام ١٩٩٢م ليسجل ١ر١ مليون برميل ويواصل ارتفاعه إلى أكثر من مليوني برميل في عام ١٩٩٥م وذلك في ضوء استعادة الحقول النفطية الكويتية لانتاجها مرة أخرى ، وفي الوقت الذي بدأ فيه الانتاج البترولي الكويتي في التزايد ، فقد اتجه انتاج العراق من البترول إلى الانخفاض الملحوظ ليهبط من أكثر من مليوني برميل في عام ١٩٩٠م إلى ٢٧٩ ألف برميل فقط في عام ١٩٩١م وإن عـــاود ارتفاعه مرة أخرى في السنوات التالية ولكن بشكل ضئيل حيث لم يتجاوز انتاجها ٧٥٠ ألف برميل في عـــام ١٩٩٥م وذلـك في محاولة للوصول إلى اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مقايضة البترول مقابل الغذاء .

المبحث الثاني

تطور المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية

ان البحث في المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الاقتصادية الأوربية وتطورها منذ بداية السبعينات يسمح بالتعرف على تأثير سعر البترول ، كما يدل على الطابع الحاسم للريع النفطي الذي تملكه الدول العربية ، وسوف نتناول في هذا المبحث تطور هذه المبادلات من جانبين هما الصادرات والواردات .

أ – بالنسبة للصادرات العربية للمجموعة الأوربية .

إن بروز العامل النفطي في المبادلات التجارية خلال السبعينات كان له أثر كبير في تحديد العلاقات التجارية بين العالم العربي من جهة ، والمجموعة الاقتصادية الأوربية من جهة ثانية ، فلقد نتج عنه توطيداً لمكانة الدول العربية في التجارة الدولية حيث تضاعفت الصادرات العربية بأربع مرات بين عام ١٩٧٣م ، ١٩٧٨م بينما وصلت نسبتها إلى الصادرات العالمية إلى مابين ٥ - ٨% في المتوسط بنهاية السبعينات مقابل ٤% في بدايتها ، أما في التسعينات فقد تراجعت نسبة الصادرات العربية لاجمالي الصادرات العالمية إلى ٤ر١% في عام ١٩٩٠م واستمرت في تراجعها لتسجل ٣ر١% في عام ١٩٩٤م .

أما بالنسبة للصادرات العربية من النفط الخام والمنتجات البترولية فقد تراجعت خلال الثمانينات حتى بلغت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٥م وسجلت ٩ مليون برميل يوميا وذلك في ضوء السياسات التي أتبعتها الدول الصناعية وأدت إلى تخفيض الطلب على النفط ، والتحول عن استيراده من المنطقة العربية وتشجيع انتاجه في مناطق أخرى ، إلا أن هذه الصادرات عادت وتحسنت لترتفع إلى ٨ر١٥ مليون برميل خلال عام ١٩٩٢م ثم إلى ١٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٣م وإن انخفضت إلى ٩ر١٥ مليون برميل في عام ١٩٩٤م وقد انعكس ذلك في انخفاض نسبة الصادرات النفطية العربية من ١ر٣٧% من اجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٩٣م إلى ٤ر٣٥% في عام ١٩٩٤م .

الجدير بالذكر أن خبراء وكالة الطاقة الدولية يتوقعون ارتفاع الطلب العالمي على النفط من مستواه الحالي وهو ٦٨ مليون برميل يوميا لكي يتراوح بحلول عام ٢٠١٠م حول ٩٢ - ٩٥ مليون برميل ، وان الطلب على نفط منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) سوف يتراوح بحلول العام المذكور بين ٤٧ - ٥٠ مليون برميل يوميا ، وبذلك يرتفع نصيب المنظمة من امدادات العالم من ٣٩% في الوقت الحالي إلى مايتراوح بين ٤٤ - ٥٨% ، بل إن هؤلاء الخبراء يتوقعون أن ست

دول فقط من أعضاء أوبك (وهي السعودية والكويت والامارات والعراق وايران وفنزويلا) سيكون في مقدورها الوفـــاء بنصف احتياجات العالم من النفط الخام بحلول عام ٢٠١٠م .

وفيما يتعلق بقيمة صادرات الدول العربية من البترول ومشتقاته للمجموعة الأوربية فقد انخفضت بصورة ملحوظة من قيمة اجمالية قدرها ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠م إلى ٣١ مليار دولار في عام ١٩٨٥م ثم إلى ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨٧م ، اما في حقبة التسعينات فقد انخفضت إلى ٢٦ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٣م (تمثل ٣٢% من اجمالي الصادرات النفطية العربية لدول العالم) ولتواصل تراجعها إلى ٢٣ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥م (تمثل ٢٥ر١%) وذلك في ضوء الركود الاقتصادي الأوربي فضلا عن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها المجموعة الأوربية للتقليل من الطلب على النفط العربي .

ولاشك أن انخفاض عائدات النفط العربي كان له أثره في النمو الاقتصادي للدول العربية ، ناهيك عن العوامل الأخرى كالتضخم وهبوط الدولار (العملة الرئيسية المقومة لعائدات النفط) والذي كان له أثره في الهبوط الحقيقي لهذه العائدات ، الأمر الذي انعكس في انكماش حصة الدول العربية من اجمالي التبادلات الخارجية مع المجموعة الأوربية .

ويوضح الجدول التالي صادرات الدول العربية من البترول ومشتقاته للمجموعة الأوربية .

صادرات الدول العربية من البترول ومشتقاته إلى المجموعة الأوربية خلال الفترة ٩٠/١٩٩٥م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤م	١٩٩٥م
المملكة العربية السعودية	٨٦٣٩	١٢٠٩٨	١٠٤١٣	٩٦٦٨	٨٧٠٩	٧٦٨٧
ليبيا	٩٣٣٥	٩٤٢٠	٨٥٥٢	٦٨٥٧	٦٦٦٨	٦٦٨٥
الجزائر	٥٠٥٩	٤٧٩٦	٤٨٧٨	٣٨٨٧	٣٤٩٩	٣٨٩١
مصر	١٨٥٧	١٧٥٦	١٩٧٤	١٧٤٤	١٨٣٧	١٢٠٠
سوريا	١٣٧٤	١٤٧٩	١٧٣٦	١٧٣٢	١٦٣٧	١٧٧٥
الكويت	٢٢٦٥	١٤٣٣	٧٥٢	٢٢٠٦	١٥٦٤	١٦٥٠
العراق	٢٨٢٣	٢٥	٤٦	٢٥	---	---
تونس	٥١٩	٣٦٨	٣٣٦	١٦٩	٣٠٣	٢٧١
اليمن	٨٠٣	٥٥٢	٥٠٣	٢٠١	١٧٧	٣١
المغرب	٦٧	٥٦	٧٥	٧١	٥٩	٢٩
قطر	٤٩	٦٨	٤٤	---	---	---
البحرين	----	١٦	١٠	٣٥	٩	١٢
عمان	١٢	٢١	---	---	٢٠	---
لبنان	---	---	---	---	٣	٥
السودان	---	---	---	---	---	---
الأردن	---	---	---	---	---	---
الاجمالي	٣٢٨٠٢	٣٢٠٨٨	٢٩٣١٩	٢٦٥٩٥	٢٤٤٨٥	٢٣٢٣٦

المصدر : Trad Stat Plus U.S.A, June 1996

يتضح من البيان السابق أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية المصدرة للنفط ومنتجاته إلى المجموعة الأوربية حيث بلغت قيمة صادراتها ٧ر٧ مليار دولار بنسبة ١ر٣٣% من جملة صادرات الدول العربية إلى المجموعة الأوربية من النفط ومنتجاته في عام ١٩٩٥م ، يليها ليبيا بقيمة قدرها ٧ر٦ مليار دولار أي بنسبة ٨ر٢٨% ، ثم الجزائر بحصة قدرها ٩ر٣ مليار دولار تمثل ٧ر١٦% ، أي أن الحصة الاجمالية لثلاث دول عربية تبلغ حوالي ٨٠% من الصادرات العربية المتجهة إلى المجموعة الأوربية .

أما فيما يتعلق بصادرات الدول العربية إلى المجموعة الأوربية من جميع السلع فقد أخذت اتجاها تنازليا خلال الفترة ١٩٩٣/٩٠م حيث انخفضت من ٤٢ر٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٤٠ر١ مليار دولار في عام ١٩٩١م ، والى ٣٨ر٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٣٥ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٣م ، وان تصاعدت في عام ١٩٩٤م لتسجل ٣٧ر١ مليار دولار ، وقد انعكس ذلك في انخفاض الأهمية النسبية للمجموعة الأوربية من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات العربية من ٢٩% من اجمالي الصادرات العربية في عام ١٩٩١م إلى ٢٨% في عام ١٩٩٣م وذلك كما يتضح من البيان التالي :

تطور الصادرات السلعية للدول العربية إلى المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٤/٩٠م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المملكة العربية السعودية	٧٨٧٠	١٠٠٢٩	١٠٥٣٤	٩٢١٦	٩٢٩٩
ليبيا	١١٦٧١	٩٦٥٩	٨٠٨١	٦٦١٩	٦٦٧٠
الجزائر	٧٤٠١ر٢	٨٤١٢	٨١٠٨	٦٧٦٧ر٢	٦٠٢٠ر٣
مصر	٩٩٣ر٤	١٥٦٠ر٣	١١٩٩ر٩	٢٤٣٥ر٨	٣٠٢٦ر٢
سوريا	١٧٥٤ر٧	١٦٤٢ر١	١٩٤٢ر٨	١٩١٤ر٤	١٦٩٦ر٨
الكويت	١٩٥٣	٢٣٢	٧٩٥	١٨٦٠	١٤٢٨
العراق	٢٥١٤	١٩٧	١٩٤	٣٠ر١	صفر
تونس	٢٧٢٠ر٨	٢٩٥٣ر٤	٣١٢٦ر٦	٣٠٠٨ر٩	٣٦٩٨ر٨
اليمن *	---	---	---	---	---
المغرب	٢٧٥١ر٧	٢٦٧٢	٢٥٤٧ر٢	٢٣٧٢ر٨	٣٨٨١ر٧
قطر	٧٦	٧٦ر١	٨٧ر٧	٨٧ر٩	٤٣ر٧
البحرين	٥٩	١٣٦	١٧٣ر٥	١٦٦ر٤	١٢٠ر٩
عمان	٤٧٢ر٤	١٥١	١٦٩ر٤	١٤٠ر٣	١٦٤ر٨
لبنان	١١٥	١١١ر٥	١٠١	٩٣ر٥	١١١ر٨
السودان	١٩٣ر٧	١١٣ر٤	١٠٤ر١	١٦٠ر٨	١٥٩ر٩
الأردن	٣٣ر٥	٥٢ر٤	٢٨	٤٠ر٦	٩٦ر٢
الامارات	١٩٢٦	٢٠٦١	١٦٩٦	٨٩٥	٧٢٧
الاجمالي	٤٢٥٠٥ر٤	٤٠٠٥٨ر٢	٣٨٨٨٨ر١	٣٥٨٠٨ر٧	٣٧١٤٥ر١

المصدر : جمعت وحسبت من صندوق النقد العربي - التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٤/١٩٨٤م - العدد ٣ - ١٩٩٥م .

* غير متوفر

يتضح من البيان السابق أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول المصدرة للمجموعة الأوربية في عام ١٩٩٤م وبلغت صادراتها ٣ر٩ مليار دولار تمثل ٢٥% من اجمالي صادرات الدول العربية في العام المذكور وهو مايفسر الاهتمام الكبير الذي توليه المجموعة الأوربية للمملكة العربية السعودية على المستوى السياسي والاقتصادي ، يليها ليبيا وبلغت ٧ر٦ مليار دولار تمثل ١٨% من الاجمالي ، ثم الجزائر بحصة تجاوزت ٦ مليار دولار تمثل ٢ر١٦% ، وتونس بحصة قدرها ٧ر٣ مليار دولار بنسبة ١٠% ، والمغرب بحصة ٩ر٣ مليار دولار أي بنسبة ٥ر١٠% ، ومصر بحصة تجاوزت ٣ مليار دولار بنسبة ١ر٨% من اجمالي صادرات الدول العربية المتجهة للمجموعة الأوربية.

الجدير بالاشارة إلى أن صادرات كل من ليبيا والعراق قد انخفضت خلال الفترة ١٩٩٤/٩٠م وذلك في ضوء الحظر المفروض عليهما ، حيث انخفضت صادرات ليبيا من ٧ر١١ مليار دولار في عام ١٩٩٠م إلى ١ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٧ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢م ، كما انخفضت صادرات العراق من ٥ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠م إلى ١٩٤ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٢م ولتتلاشى هذه الصادرات تماما في عام ١٩٩٤م .

وفيما يتعلق بعائدات الدول العربية الناجمة عن تصدير النفط ، فقد تطورت مع تطور أسعاره وكمياته من نحو ٥ر٤ مليار دولار في عام ١٩٧٠م إلى نحو ٣ر٥٥ مليار دولار في عام ١٩٧٤م (عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣م) والى حوالي ١٩٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠م يأتي ذلك في ضوء تزايد أسعار النفط من ٣ر١ دولار في عام ١٩٧٠م إلى ٦ر١٨ دولار في عام ١٩٧٩م أي أن أسعار النفط زادت بحوالي ١٤ مره ، ثم مالبثت أن تدهورت هذه العائدات في ضوء تدني أسعار النفط لتتراجع إلى ١ر١٠٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠م ثم إلى ٨ر٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤م وذلك كما يتضح من الجدول التالي .

عائدات الدول العربـيـة من تـصدير النـفـط الخام ومشتقاته
١٩٧٠ – ١٩٩٤م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات	٢٣٣	٥٥٣٦	١٥٦٠٠	١٤٧٦٥	١٤٤٩٠	١٣٥٤٥	١١٠٧٠
البحرين	٢٥	٢٦٢	٨٤٦	٧٠٩	٧٦٥	٩٢٠	١٠١٠
تونس	٢٩	٢٤٠	١١٨	١٣٣	١٦٠	٧٠	٦٥
الجزائر	٢٧٢	٣٢٩٩	٨٨٥٤	٩٥٩٠	٨١٦٧	٧٩٨٠	٨٧٠٠
السعودية	١٢١٤	٢٢٥٧٣	٤٠١٢٨	٤٣٦٠٣	٤٦٥٢٠	٣٨٦١٢	٣٨٣٠٠
سوريا	٣٢	٤٠٧	١٨٣٢	١٨٤٣	١٩٢٥	٢٠٣٠	١٩٠٠
العراق	٥٢١	٥٧٠٠	٩٤٦٣	٣٨٠	٣٢٦	٣٦٤	٣٦٥
قطر	١٢٥	١٨٤٩	٢٩٦٠	٢١٨٧	٣٢٠٠	٢٥٩٤	٢١٧٠
الكويت	١٠٣٩	٨٣٣٧	٦٣٨٦	٨٧٥	٦٢٢٠	٩٥٠٠	١٠٢٠٠
ليبيا	١٦٤١	٥٩٩٩	٩٨٠٠	١٠٠٢٥	٩٢٠٠	٧٦٠٧	٦٩٦٠
مصر	---	٣٢	١٣٩٦	١٢٨٦	١٢٥٨	١١٧٠	١٣٢٩
عمان	٢٢٠	١٢١٢	٥٠٤٩	٤٣١٦	٤٧٦٠	٤٢٠٠	٣٩٠٠
اليمن	---	---	٦٢١	٥٩١	٣٦٩	٤٥٦	٨٣١
اجمالي الدول العربية	٥٣٥١	٥٥٣٤٦	١٠٣٠٥٣	٨٩٧١٢	٩٦٦٦٠	٨٩٠٤٨	٨٦٨٠٠

المصدر : نفس المرجع السابق .

ومما يذكر أنه بمقارنة صادرات الدول العربية من النفط الخام ومشتقاته إلى المجموعة الأوربية باجمالي الصادرات العربية للمجموعة المذكورة ، يتضح أن الصادرات النفطية مثلت ٦٦% من اجمالي صادرات الدول العربية المتجهة إلى المجموعة الأوربية في عام ١٩٩٤م مقابل ٧٥٫٥% في عام ١٩٩٠م وهو اتجاه محمود يعني تحول الدول العربية إلى تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على النفط ، حتى وان كانت هذه النسبة مازالت مرتفعة ، وهو مايعني أهمية موضوع النفط في الحوار العربي الأوربي ..

ب – بالنسبة للواردات العربية للمجموعة الأوربية .

في الواقع ان ارتفاع الواردات العربية من المجموعة الأوربية إنما هي ظاهرة افرزها تراكم فوائض البترودولار ، حيث ارتفعت هذه الواردات منذ السبعينات بنسبة تزيد عن نسبة صادرات الدول العربية للمجموعة الأوربية ، وهذا يعكس مدى حرص الدول المتقدمة على احتواء ظاهرة ارتفاع سعر النفط والاستفادة منه تجاريا ، إلا أن هذه الواردات من منتصف الثمانينات أخذت في التراجع الملحوظ ، وبالنظرة الفاحصة إلى هيكل الواردات العربية من المجموعة الأوربية يتضح لنا تزايد الواردات من المواد المصنعة (وتشمل المنسوجات والآلات ومعدات النقل) والتي مثلت ٧٨% من اجمالي واردات الدول العربية في عام ١٩٩٣م ، وهو مايوضح مدى القصور الذي تعاني منه الدول العربية سواء في مجال التكنولوجيا أو مجال تطبيق سياسة احلال الواردات .

ويوضح الجدول التالي تطور الواردات العربية من المجموعة الأوربية خلال الفترة من ١٩٨٠/١٩٩٠م .

اجمالي الواردات العربية من المجموعة الأوربية

(بالمليون دولار)

السنة	قيمة الواردات	معدل التغير السنوي ٪
١٩٨٠	٤٠٧٧٤ر٢٥	صفر%
١٩٨١	٥٥٧٨٧ر٩٨	٣٦ر٨%
١٩٨٢	٥٨٩٦٠ر١٦	٥ر٧%
١٩٨٣	٥٢٤٨٣ر٧٧	(١١)%
١٩٨٤	٤٦٨٤٣ر١٥	(١١)%
١٩٨٥	٣٨٤٢٤ر٤٥	(١٨)%
١٩٨٦	٣٢١٥٧ر٧٦	(١٦)%
١٩٨٧	٣٣٢٨٣ر١٣	٣ر٥%
١٩٨٨	٣٧٦١٤ر٩٦	١٣%
١٩٨٩	٣٩٣٢٨ر٣٥	٤ر٥%
١٩٩٠	٤٧٣٣٣ر٠٥	٢٠%

المصدر : "أثر التكتلات الاقتصادية الغربية على اقتصاديات الدول العربية" - من أوراق اللقاء التاسع لجمعية الاقتصاد السعودية - ابريل ١٩٩٥م .

يتضح من الجدول السابق أن التغيرات في قيمة الواردات العربية من المجموعة الأوربية ترتبط إلى حد كبير بأسعار النفط ، حيث أدى انخفاض اسعاره إلى انخفاض صادرات المنطقة العربية الأمر الذي ترتب عليه اضطرار معظم الدول العربية إلى تخفيض وارداتها من العالم بصفة عامة بما فيها المجموعة الأوربية ، وتشير الاحصاءات إلى أن واردات دول مجلس التعاون الخليجي - على سبيل المثال - انخفضت بنسبة ٣% يأتي ذلك كرد فعل لما فرضته المجموعة الأوربية من ضريبـــة جمركية على صادرات دول المجلس ، مما أدى إلى اتخاذ اجراءات لمعاملة الدول الأوربية بالمثل .

مستقبل العلاقات التجارية العربية الأوربية :

في ضوء البيانات المتوافرة حول العلاقات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية يمكننا وضع تصور لمستقبل هذه العلاقات ، حيث يتوقف شكلها واطارها على ماتتجه إليه المجموعة الأوربية في ظل وحدتها من تحديد التعريفة الجمركية تجاه الواردات من الدول غير الأعضاء بالمجموعة الأوربية .

والواقع أنه يمكن استعراض المحددات الخاصة بالعلاقات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية في النقاط الآتية :

١- تقليل الواردات الأوربية من الدول العربية وخاصة في مجال النفط وذلك في ضوء اكتشافه في بحر الشمال ، وكذلك في مجال السلع الزراعية والصناعية (المنسوجات والملابس الجاهزة) بعد انضمام أسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوربية .

٢- اتجاه الصادرات الأوربية إلى دول شرق أوربا وإعطاؤها مزايا تفضيلية وذلك على حساب الدول العربية .

٣- وضع القيود في الأسواق الأوربية أمام منتجات دول الخليج المتمثلة في البتروكيماويات والاتجاه إلى فرض الضرائب عليها .

الفصل الثاني
الصناعة البتروكيماوية العربية ومستقبلها

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط وان كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الأمامية والخلفية ، حيث تتشابك مع مختلف القطاعات ، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات ، كما تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الاحلال محل المنتجات الطبيعية ، حيث صارت تنافسها ، بل وتتفوق عليها ، يضاف إلى ذلك أن صناعة البتروكيماويات تتفوق أيضا على صناعة التكرير من حيث القيمة المضافة ، ففي الوقت الذي تبلغ فيه القيمة المضافة لصناعة التكرير حوالي ثلاث دولارات للبرميل فان القيمة المضافة في البتروكيماويات الأساسية كالاثيلين والبروبلين ترتفع إلى ٣٦ دولارا ، وفي المنتجات الوسيطة إلى ١٣٢ دولار والى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا تم تحويل برميل من النفط إلى منتجات مصنعة معده للاستهلاك المباشر .

ولقد تطورت الصناعة البتروكيماوية العالمية في النصف الأخير من هذا القرن تطورا لم يسبق له مثيل في أي صناعة أخرى ، يرجع ذلك أساسا إلى أنه - من خلال التصنيع الكيماوي - أمكن استحداث مواد يمكن أن تسد الاحتياجات البشرية المتزايدة من المنتجات التي لايمكن للموارد الطبيعية أن تغطيها .

ورغم أن الدول العربية كمصدر للبترول هي التي زودت الصناعة البتروكيماوية العالمية بالكثير من المواد الخام (الزيت الخام والغازات الطبيعية) إلا أنه حتى عام ١٩٧٣م لم يكن من الممكن لأي منها الدخول في هذه الصناعة بدرجة محسوسة ، وبعد ارتفاع أسعار البترول وتوفر الاستثمارات اللازمة لاقامة هذه الصناعة بدأت الدول العربية في اقامة المشروعات البتروكيماوية والتخطيط للتوسع فيها .

غير أن صناعة البتروكيماويات بصفة عامة والبتروكيماويات العربية بصفة خاصة واجهت - بعد أن شهدت أزهى عصورها في عصر النفط الرخيص - بالعديد من العقبات مثل ارتفاع أسعار المواد الخام لارتفاع أسعار النفط ، كما واجهت الصناعة خلال الفترة ١٩٨٤/٧٩م بانحسار الطلب عليها نتيجة لتشبع الأسواق بمنتجاتها وكذلك نتيجة الكساد الذي ساد تلك الفترة وهو مايدعونا في المبحثين التاليين للوقوف على صناعة البتروكيماويات العربية والمشاكل التي تواجهها وعوامل تنمية هذه الصناعات ومستقبلها .

المبحث الأول

الصناعة البتروكيماوية في الدول العربية : خصائصها ومبادلاتها مع المجموعة الأوربية ومعوقات تنميتها

في الواقع إن صناعة البتروكيماويات تمثل قاعدة هامة وأساسية كمنطلق لاستراتيجية التصنيع بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول ، إلا أنه رغم توفر جميع مقومات هذه الصناعة بهذه الدول فانها لم تكسر حاجز الدخول فيها إلا في نهاية السبعينات ، وهو مايدعونا للتعرف على خصائص هذه الصناعة والعقبات التي تقف حائلا أمام تقدم وتطور الصناعات البتروكيماوية .

١- خصائص الصناعة البتروكيماوية :

تتميز الصناعة البتروكيماوية عن غيرها من الصناعات الأخرى بما يلي :

أ - تعدد المواد الخام المستخدمة في انتاج المنتجات المختلفة لهذه الصناعة ، إذ أن الزيوت الخام المختلفة والغازات الطبيعية ومقطرات البترول المتعددة يمكن استخدامها لانتاج المنتجات البتروكيماوية المختلفة .

ب - لاتوجد نهاية للأنواع التي يمكن استنباطها من البتروكيماويات ، حيث يمكن من خلال الحرارة والضغط والعوامل المساعدة انتاج العديد من المنتجات البتروكيماوية .

ج - امكانية انتاج منتجات بتروكيماوية تحل محل المنتجات الطبيعية ، حيث يبلغ عدد المنتجات البتروكيماوية حتى الآن أكثر من ثلاث آلاف منتج .

د - أوجدت الصناعة البتروكيماوية الكثير من البدائل لبعض المنتجات الطبيعية ، كما استطاعت استحداث منتجات تفوق من خواصها المنتجات الطبيعية .

هـ - ساعد إستبدال المنتجات الطبيعية بالمنتجات البتروكيماوية على سرعة تطورها وانتشارها ، كما ساعد على ذلك التحسن المستمر في خواص المنتجات البتروكيماوية عاما بعد عام حتى فاق الانتاج في بعض البتروكيماويات الانتاج الطبيعي البديل .

٣- القدرات الانتاجية للدول العربية من الصناعات البتروكيماوية

شهدت هذه الصناعة تطورا كبيرا من حيث القدرة الانتاجية خاصة في دول الخليج العربي وذلك كما يتضح من الجدول التالي .

المنتجات البتروكيماوية والقدرات الانتاجية للدول العربية في عام ١٩٩٠م

(بملايين الأطنان)

المنتجات	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	ليبيا	مصر	البحرين	المغرب	اجمالي البلدان العربية
زيوت أساسية :									
إثيلان	١٢٠	١٩٧٠	١٢٠	٢٨٠	٣٣٠	---	---	---	٢٤٧٠
بروبيلان				٥	١٧٠				١٧٥
بنزينيات									
بنزين	٩٠	٢٤٥	٢٥			١٥			٣٧٥
تولويان	١٥		٧			٤			٢٦
ميكس - كسيلان	٢٤٧								٢٤٧
بارا - كسيلان	٣٨								٣٨
كحول :									
ميثانول	١٠	١٤١٠			٦٦٠		٣٩٦		٢٥٦٦
إيثانول		٣٠٠							٣٠٠
منتوجات وسيطة :									
إثيلان - غليكول		٦٥٠							٦٥٠
ستيران		٣٦٠							٣٦٠
كلورور الفينيل مونومير	٤٠	٣٠٠	٦٦		٦٠	١٠٠		٢٥	٥٩١
أكسيد الإثيلان		٣٩٠							٣٩٠
فورمال داهيد	٢٠	٥				٢٥		١٢	٦٢
بيكلورو الإثيلان	٦٤	٥٦٠	١٠٥		٩٥	١٦٠		٤٠	١٠٢٤
بلاستيك البولي إثيلان المهدرج		٩١	٣٠		٨٠				٢٠١
البولي إثيلان المنخفض الكثافة + العالي الكثافة	٤٨	٥٩٥	٦٠	١٤٠					٨٤٣
البوليبروبيلين					٦٨				٦٨
كلوريد البوليفينيل	٣٥	٢٠٠	٦٠		٦٠	٨٠		٢٥	٤٦٠
بوليستيران		١٠٠							١٠٠
ميلامين		٢٠						١٥	٣٥

المنتجات	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	ليبيا	مصر	البحرين	المغرب	اجمالي البلدان العربية
منتوجات تركيبية :									
ألياف									
ألياف بوليستر						٢٦ر٥			٢٦ر٥
ألياف بولياميد						٤			٤
منتوجات أخرى :									
الميثيلترتيوبوتيليك		٥٠٠							٥٠٠
الكيلبنزين		--	٥٠			٤٠			٩٠
راتنج البوليستر غير المشبع		١٢							١٢
راتنج الالكيد بوليفينيل	١٢	٧							١٩
راتنج الأسيتات		٨	٣					٦	١٧
راتنج الفورمال داهيد	١٤ر٤								١٤ر٤

المصدر : أوربا وبلدان الخليج العربية = مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٥م .

يتضح من البيان السابق أن القدرة الانتاجية من المنتجات البتروكيماوية للمملكة العربية السعودية تخطت ٥ر٧ مليون طن سنوي في عام ١٩٩٠م ، ومن المتوقع أن تصل هذه القدرة في عام ١٩٩٥م إلى ٥ر١١ مليون طن .

٣- المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية في مجال البتروكيماويات

بلغت قيمة صادرات الدول العربية للمجموعة الأوربية من البتروكيماويات الأساسية فقط (الاثيلين والبروبلين والبوتلين والبوتادين) خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م نحو ٦٨٨ر٨ مليون دولار ، بينما بلغت واردات الدول العربية من المجموعة الأوربية من ذات المنتجات نحو ٦٧٢ر٩ مليون دولار ، وعلى ذلك حقق الميزان التجاري للدول العربية مع المجموعة الأوربية في مجال البتروكيماويات فائضا لصالح الدول العربية بلغ ١٥ر٩ مليون دولار .

أ - الصادرات :

فيما يتعلق بصادرات الدول العربية للمجموعة الأوربية من الصناعات البتروكيماوية فقد اتخذت اتجاها تنازليا خلال الفترة ١٩٩٢/٩٠م حيث انخفضت من ١٢٧ر٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٩٦ر١ مليون دولار في عام ١٩٩١م ثم إلى ٦٠ر٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢م ، ثم مالبثت أن انتعشت هذه الصادرات خلال الفترة ١٩٩٥/٩٣م حيث تضاعفت في عام ١٩٩٣م لتسجل ١١٢ر٩ مليون دولار ، وواصلت زيادتها إلى ١٢٦ر٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤م ثم إلى ١٦٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥م وهو مايوضح مدى انتعاش صناعة البتروكيماويات في الدول العربية العربية خلال الثلاث سنوات الأخيرة وذلك كما يتضح من الجدول التالي .

تطور صادرات الدول العربية للمجموعة الأوربية من صناعة البتروكيماويات الأساسية خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م

(بالألف دولار أمريكي)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥م
لبنان	---	---	---	---	٥٠٦ر٥	١١٦٠ر٩
سوريا	---	---	---	---	١٩٢ر٣	---
الجزائر	---	--	---	---	٨٦ر٢	---
ليبيا	٧ر٥	--	---	٢٦ر٤	---	---
السعودية	٩ر٩	--	---	---	---	---
مصر	---	--	٧ر٤	٢	---	---
المغرب	---	---	---	---	٧ر	---
دول عربية أخرى	١٢٧٧٥٣	٩٦٠٧٠ر١	٦٠٦٦٣ر٧	١١٢٨٩٨ر٦	١٢٥٥٣٠ر٦	١٦٣٨٥٨ر٦
الاجمالي	١٢٧٧٧٠ر٤	٩٦٠٧٠ر١	٦٠٦٧١ر١	١١٢٩٢٧	١٢٦٣١٦ر٣	١٦٥٠١٩ر٥

المصدر : Trade Stat Region Report, July 1996

الواردات :

أما بالنسبة لواردات الدول العربية من الصناعات البتروكيماوية الأساسية من المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م فقد انخفضت في عام ١٩٩١م إلى ١٨٨٫٦ مليون دولار مقابل ٢٠٣٫٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠م واستمر هذا الانخفاض في الأعوام التالية ليسجل أدنى مستوى له في عام ١٩٩٤م حينما بلغ ٤٩ مليون دولار فقط ثم ارتفع إلى ٥٦٫٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥م وهو مايوضحه الجدول التالي :

تطور واردات الدول العربية من الصناعات البتروكيماوية الأساسية (الاثيلين ، البروبلين ، البوتيلين ، البوتادين) من المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩٥م

(بالمليون دولار أمريكي)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥م
ليبيا	١٨٫٩	١٥٫٢	٥٫٦	٦٫٣	٥٫٣	٧٫١
الجزائر	---	--	١٫٥	---	---	---
السعودية	---	٠٫٨	---	---	---	---
دول عربية أخرى	١٨٤٫٧	١٧٢٫٦	١١٥٫٨	٤٥٫٨	٤٣٫٧	٤٩٫٤
الاجمالي	٢٠٣٫٦	١٨٨٫٦	١٢٢٫٩	٥٢٫١	٤٩	٥٦٫٥

المصدر : Trade Stat Region Report, July 1996

٤- المعوقات التي تواجه صناعة البتروكيماويات العربية :

إذا كانت الدول العربية استطاعت اقتحام هذه الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة ، إلا أن الانتاج لم يتجاوز ٣% من الانتاج العالمي عام ١٩٩٠م ، كذلك يقتصر الانتاج العربي على ٢٨ نوعا فقط يتركز معظمها في المرحلة الأساسية والانتاج الوسيط ، ولايتجاوز نصيب المنتجات النهائية ٢٠%.

وفي الواقع فإن صناعة البتروكيماويات في الدول العربية تواجه العديد من المعوقات من أهمها :

١- غياب التنسيق داخل المنطقة العربية ، حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الأخرى رغم أن أغلب تلك المشروعات قد أقيم تقريبا في نفس الفترة الزمنية ، وقد ترتب على ذلك عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، كما أدى عدم التكامل بين الدول العربية إلى تعطيل الانتاج في أحيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية والالتجاء إلى استيرادها من خارج المنطقة .

٢- غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب في الأسواق العربية ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور فوائض يصعب تسويقها دوليا ، وظهور عجز يتطلب استيراده تكاليف مرتفعة .

٣- صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماوية حيث تزامن الانتاج مع انحسار الطلب في الأسواق الدولية ، وقيام الحكومات بحماية صناعاتها البتروكيماوية بوضع قيود على الواردات وفرض رسوم عليها تتراوح بين ٤ - ٢٢% .

٤- اعتماد البتروكيماويات العربية في تدبير المادة الأولى على الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج النفط وذلـك لوفرتـه في البدايـة مع عـدم قـدرة الاستخدامات المحلية على استيعابـه ، مما ترتب عليـه اضطرار بعـض الـدول إلى التخلص من فوائضه بالحرق ، ويكفي أن نشيـر أنه في الوقت الذي يمثل فيه الغاز الطبيعي ٩٠% من اللقيـم في البتروكيماويات العربية فانه لايتجاوز ٣٠% في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو ١٢% في أوربا ، ونحو ٤% في اليابان ، وقـد ترتب على استخدام الغاز كمادة أوليـه محدوديـة التنوع في المنتجات والتركيز على المواد الأساسية مثل الايثيلين والميثانول وبالتالي تعويق التكامل الرأسي .

٥- غياب الترابط بين الاقطار العربية المنتجة وبين الأقطار العربية التي لاتمتلك الصناعات التحويلية اللاحقة والتي تستخدم المنتجات البتروكيماوية الأساسية أو الوسيطة ، وبصفـة عامـة محدودية التبادل التجاري نتيجة لضيق قاعـدة البتروكيماويات القابلة للتبادل .

٦- تأتي مشكلة الضرائب التي تفرضها دول الاتحاد الأوربي بمعدلات تتراوح مابين ١٣ - ١٥% على وارداتها من البتروكيماويات العربية كعبء اضافي على تلك الصناعة ، ولعل انضمام جميع الدول العربية إلى منظمة الجات يعتبر خطوة أولى للمطالبة بازالة هذه الضرائب تمشيا مع سياسة الحرية التجارية .

٧- محدوديـة التبادل التجاري العربي في جميع السلع القابلـة للتبادل ، وافتقار المنطقـة العربية إلى شبكات الطرق السهلـة السريعة والى الخدمات المصرفيـة التي تشجع التبادل التجاري .

٨- احتياج الصناعات الكيماوية لقاعدة صناعية لتحويل منتجاتها النهائية إلى منتجات استهلاكية وعدم توفر هذه القاعدة في كثير من الدول العربية .

٩- تحتاج هذه الصناعة إلى تكنولوجيا متقدمة وتراخيص متعددة وخبرات متخصصة في مجالات التصنيع والنقل والتسويق لم تتوفر بعد في الدول العربية .

٥– مشروع اتفاقية التبادل الحر بين السوق الأوربية ومجلس التعاون الخليجي

أثار مشروع اتفاقية التبادل الحر بين السوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي اعتراضا من جانب القوة الضاغطة البتروكيماوية المتمثلة برابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوربيين ورابطة الصناعات الكيميائية ، ومجلس الصناعة الكيميائية الأوربي ، حيث ترى الجهات الأوربية

المذكورة أن مثل هذه الاتفاقية من شأنها أن تضر بالصناعة البتروكيميائية الأوربية إذ يترتب عليها المزيد من تبعية الاقتصاديات الأوربية لنـفط الخليج العربي ، والحجـة التي يسوقها هؤلاء أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تمتاز عن أوربا من حيث تكلفة الغاز الذي يستعمل كمادة أوليـــة ، إذ تقدر هذه التكلفة في دول الخليج بنحو نصف دولار لكل مليون وحدة حراريـــة بريطانية مقابل مايتراوح بين ٢ر٥ - ٣ دولار لكل مليون وحـــــدة حرارية بريطانية في أوربا .

والواقع أن هذا الجدل حول التكاليف إنما يخفي خشية رابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوربيين من تدني الانتاج البتروكيميائي الأوربي ، وإن كانت أرقام انتاج مختلف المنتجات البتروكيميائية في أوربا لاتبرر مثل هذا التخوف ، حيث تشير الاحصاءات إلى زيادة بعض المنتجات الرئيسية مثل الاثيلان الذي قفز انتاجه من ١٢ر١٥٨ مليون طن في عام ١٩٨٧م إلى ١٤ر٧٩٩ مليون طن في عام ١٩٩١م ، كما ارتفع أيضا حجم انتاج البروبيلان من ٦ر٩٨٤ مليون طن إلى ٩ر١٢٥ مليون طن ، والبوتاديان من ١ر٦٦٨ مليون طن في عام ١٩٨٧م إلى ١ر٨١٣ مليون طن في عام ١٩٩١م ، وهذه الأرقام توضح ضعف الحجج التي تسوقها الجهات الأوربية المذكورة أعلاه فيما يتعلق باتفاقية التبادل الحر بين السوق الأوربية ودول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الثاني

عوامل تنمية الصناعة البتروكيماوية ومستقبلها

نظراً لأن صناعة البتروكيماويات - كتنمية للصناعات اللاحقة في سلم التصنيع - تعتبر الوسيلة المثلى للتنمية التي تنسجم مع الأهداف التي تتوخاها الدول العربية من هذه الصناعة وأهمها المحافظة على موارد النفط والغاز ، وتنويع مصادر الدخل ونقل التكنولوجيا ، فضلا عن خلق الفرص الوظيفية لمواطنيها ، فانه عند القيام بتنمية وانشاء صناعات بتروكيماوية في سلم التصنيع يجب النظر بامعان إلى العوامل الأساسية الآتية :

١- الأسواق والمنافسة .
٢- وضع التكنولوجيا والمعرفة الفنية والتنمية المستقبلية .
٣- اقتصاديات الاستثمار .
٤- مدى توافر القوى العاملة والمهارات المصاحبة لها .

وسوف نتناول النقاط السابقة بشيء من الايجاز :-

١- الأسواق والمنافسة

من المعلوم أنه لأجـــل اقامة صناعة ناجحة ، يجب أن يكون المنتج الذي يتم اختياره صالحا للتسويق في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية مقبولة ، وذلك عند انتاجه بشكل اقتصادي ، واذا كانت الأسواق لايمكنها استيعاب جميع المنتجات المقرر انتاجها من المصانع التي يفترض أن تكون بأحجام ذات مردود اقتصادي مناسب ، فانه من الضروري الدخول إلى الأسواق العالمية التي هي في واقع الأمر أسواق تنافسية بدرجة عالية ، ونظرا لأن هذه الأسواق تخضع لاعتبارات الشركات العالمية الموجودة بهذه الأسواق منذ فترة طويلة فان اختيار المنتج الأساسي والمتوسط في سلم التصنيع أمر في غاية الأهمية ، إذ أنه من البديهي أن تسويق المنتجات له تأثير كبير في تحديد حجم أي مجمع لانتاج الصناعات اللاحقة في سلم التصنيع وهذا بدوره يحدد حجم الاستثمار المطلوب .

٢ – التكنولوجيا والمعرفة الفنية :

نظراً لأن تكنولوجيا الصناعات البتروكيماوية قد تطورت بسرعة نتيجة للأبحاث التكنولوجية للعمل على تحسين طرق التصنيع من الناحية الاقتصادية ، وكذلك لانتاج منتجات جديدة للاستعمال في مجالات جديدة تكون أكثر اقتصادا من المنتجات الأخرى ذات الأصول الطبيعية ، فان اختيار التكنولوجيا ونوعها عملية في غاية الأهمية حيث يجب على التكنولوجيا المختارة أن تفى بالمتطلبات الآتية :

أ - أن تكون مبنية على أبحاث مبتكرة حديثا .

ب - أن تكون من الناحية العملية مقبولة للاستعمال الفني والصناعي وكذلك مقبولة تجاريا .

ج - أن تكون مقبولة دوليا ، وسبق أن طُبقت وأُستخدمت بنجاح في دول متعددة .

د - أن تكون قد اجتازت الاختبارات والتجارب الناجحة عمليا وعلميا .

هـ - أن تكون تكلفة منتجاتها منافسة للمنتجات المشابهة ذات المواصفات العالمية .

٣ – اقتصاديات الاستثمار :

من المعلوم أن تأثير الطاقة الانتاجية للمصانع يعتبر عاملا أساسيا في اقتصادياتها حتى تكون المنتجات النهائية ذات تكاليف تنافسية ، لذلك فانه يتحتم عند اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات البتروكيماوية مراعاة الدقه ، والمرجع العلمي والعملي في تقدير تكلفة العوامل المؤثرة في هذه الصناعة والتي تشمل أسعار المواد الخام وتكاليف الانشاء ، وتكاليف التشغيل والرسـوم المقـدرة لمرافـق البنيـة الأساسيـة اللازمة للصناعـة ، وكذلك تكاليف نقل المنتجات ، إذ أن الدراسـة الواقعيـة لهـذه العوامـل تمكننا من التوصل إلى نتائج واقعية يمكن من خلالها اتـخـاذ القـرار .

٤ – القوى العاملة :

نظرا لأن العمالة التي تحتاجها صناعة البتروكيماويات هي صناعة متخصصة ذات مستوى عال من العلم والمعرفة ، فيجب أن يعد لها بشكل تقني متميز يستطيع بعدها العامل اجتياز المشاكل التي قد تواجهه عندما يتحمل مسئولية العمل في تشغيل هذه المعامل والمجمعات ، لذلك فانه على الدول العربية التي تتصدى لمثل هذه الصناعة أن تضع الخطط اللازمة لتكوين طاقة بشرية قادرة على مواجهة هذه الأمور ، مبتدئة بالعمل على ربط سياسة التعليم فيها باستراتيجية التصنيع الواجب اتخاذها ، بما في ذلك التعليم الجامعي والتعليم الفني بحيث تتوفر لها الاعداد اللازمة والمؤهلة

لذاك ، هذا فضلا عن ايجاد الحوافز المادية والعينية التي تساعد على تنمية مواهبهم وتطويرهم للحصول على العلم والمعرفة في مثل هذه الصناعة المتطورة ذات التكنولوجيا العالية .

مستقبل صناعة البتروكيماويات :

في ضوء ماسبق نستطيع القول أن الصناعة البتروكيماوية قد دخلت في أغلب النشاطات البشرية وأن المستقبل أمامها كبير لأنها تمثل أهم استثمارات البترول وتلبي أهم احتياجات المدينة الحديثة .

الجدير بالذكر أن فريقا من العلماء الفرنسيين قاموا بعمل تقدير لتطور هذه الصناعة حتى عام ٢٠٠٠م واستنتجوا أن كميات المواد البترولية المستهلكة في هذه الصناعة تتضاعف تقريبا مره كل عشرة سنوات ، أما عن تقديراتهم لانتاج المنتجات البتروكيماوية (المطاط الصناعي ومواد البلاستيك والألياف الصناعية) حتى نهاية هذا القرن فيظهر منها أن انتاج هذه المواد سيصل إلى مستويات عالية جدا وعلى الدول العربية خاصة المنتجة منها للبترول أن تعمل على أن يكون لها نصيب عادل في هذا الانتاج ، وهذا يعتمد على التخطيط السليم على المدى القريب والبعيد .

خاتمة وتوصيات :

أولا : الخاتمة :

تعرضنا فيما سبق للدور الذي يلعبه النفط في تنمية العلاقات العربية الأوربية مع الاشارة إلى أهمية الصناعات البتروكيماوية العربية ، حيث أوضحنا في الفصل الأول أنه لم يكن هناك تصور لامكانية تنظيم مفاوضات شاملة بين العالم العربي والمجموعة الأوربية قبل عام ١٩٧٣م وما أعقبه من حركة تصحيح لأسعار البترول ، حيث فرض استخدام سلاح البترول على المجموعة الأوربية أن تدخل مع العرب في مفاوضات عرفت بـ "الحوار العربي الأوربي" .
ففي المبحث الأول من هذا الفصل تناولنا الدور الرائد للمنطقة العربية في التجارة الدولية للنفط ، وكيف لاتكون رائدة وهي تمتلك حوالي ٦٢% من الاحتياطي العالمي منه في عام ١٩٩٥م ونحو ٢٢% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي ، ناهيك عن حصتها في الانتاج العالمي للنفط والتي قدرت في ذات العام بنحو ٢٨% من الانتاج العالمي .

فإذا ما انتقلنا إلى المبحث الثاني فقد تعرضنا لتطور المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية ، وأوضحنا أن بروز العامل النفطي في المبادلات التجارية منذ السبعينات كان له أثر كبير في تحديد شكل هذه العلاقات ، حيث نتج عنه توطيد لمكانة الدول العربية في التجارة الدولية ، أما في الثمانينات ، فقد انخفضت الصادرات العربية من النفط الخام ومشتقاته وسجلت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٥م حينما بلغت ٩ مليون برميل يوميا فقط وذلك في ضوء السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية وادت إلى تخفيض الطلب على النفط ، وتكوين مخزون استراتيجي منه ، فضلا عن تشجيعها لانتاج النفط في مناطق أخرى خاصة في بحر الشمال ، أما في التسعينات فقد عاودت هذه الصادرات نحو التحسن لتتزايد من ٨ر١٥ مليون برميل في عام ١٩٩٢م إلى ١٦ مليون برميل في عام ١٩٩٣م ، وان انخفضت إلى ٩ر١٥ مليون برميل في عام ١٩٩٤م ، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة الصادرات النفطية العربية من ١ر٣٧% من اجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٩٣م إلى ٤ر٣٠% في عام ١٩٩٤م .
أما بالنسبة للصادرات البترولية العربية للمجموعة الأوربية مقارنة باجمالي الصادرات العربية لهذه المجموعة فنجد أنها مثلت ٦٦% في عام ١٩٩٤م مقابل ٥ر٧٥% في عام ١٩٩٠م وهو اتجاه محمود يعني تحول الدول العربية إلى تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على النفط ، إلا أن ضخامـــة النسبة المذكورة يعكس من جهة أخرى استمرار أهمية موضوع النفط في الحوار العربي الأوربي .
أما في الفصل الثاني والمعنون "الصناعات البتروكيماوية العربية ومستقبلها" فقد أوضحنا أن هذه الصناعة تمتاز بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الاحلال محل المنتجات الطبيعية ، وبالرغم

من أن الدول العربية كمصدر للبترول هي التي زودت الصناعة البتروكيماوية العالمية بالكثير من المواد الخام (الزيت الخام والغازات الطبيعية) إلا أن هذه الصناعة واجهت الكثير من العقبات .
ففي المبحث الأول من هذا الفصل تعرضنا لخصائص هذه الصناعة حيث أوضحنا أنها تمثل قاعدة هامة وأساسية كمنطلق لاستراتيجية التصنيع في الدول العربية خاصة الدول المصدرة للبترول ، كما تناولنا في هذا المبحث المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأوربية في مجال البتروكيماويات ، وقد توصلنا إلى أن الميزان التجاري للدول العربية مع المجموعة الأوربية في هذا المجال حقق فائضا لصالح الدول العربية .
أمـــا بالنسبة للمعوقات التي تواجه تنمية صناعة البتروكيماويات في الدول العربية فقد تركزت أساســا في غياب التنسيق داخل المنطقة العربية ، حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الـــدول الأخـــرى ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور المنافسة فيما بينها بدلا من تكاملها وعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير ، وكذلك صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماوية خاصة في ظـــل قيام العديد من الحكومات الأوربية بفرض رسوم جمركية عليها تراوحت مابين ٤ - ٢٢% .

أما بالنسبة للمبحث الثاني من الفصل الثاني فقد تناولنا فيه عوامل تنمية الصناعة البتروكيماوية العربية ومستقبلها ، حيث أوضحنا أنه لتنمية هذه الصناعة يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل أساسية أهمها الأسواق المنافسة ، والتكنولوجيا والمعرفة الفنية ، واقتصاديات الاستثمار ، والقوى العاملة المدربة والمؤهلة لهذا النوع من الصناعة ، وأيضا تعرضنا في هذا المبحث لمستقبل صناعة البتروكيماويات حيث أوضحنا أن المستقبل أمامها كبير وهي صناعة واعدة ستحقق المزيد من التقدم .

ثانيا : التوصيات

في ضوء الدور الرائد الذي يلعبه النفط في تنمية العلاقات العربية الأوربية وهو ما أوضحناه فيما سبق وكذلك الأهمية القصوى للصناعات البتروكيماوية العربية فاننا نوصي بما يلي :

١- إذا كان تعامل الدول الكبرى مع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للبترول كان ولايزال على أساس الاستفادة الكاملة في المدى القصير ، مع اتخاذ السياسات اللازمة وبصورة تدريجية تتوافق مع اقتصاديات الدول المستهلكة لتقليل الاعتماد على النفط ، فان هذه الاجراءات يجب ألا تمنع استمرار الحوار والتعاون بين الدول العربية والمجموعة الأوربية.

٢- ان علاقة المجموعة الأوربية بالدول العربية لايجب أن تبقى محصورة في نطاق الهبات والمساعدات ، بل المطلوب التفكير بطرق ووسائل جديدة لتوسيع نطاق التعاون الايجابي مع الدول الصناعية خاصة في مجال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة السائدة بها .

٣- ان الحوار العربي الأوربي خاصة في مجال النفط ، لابد أن يشمل مطالبة المجموعة الأوربية بخفض الضرائب المفروضة على استهلاك النفط ، إذ يكفي أن نشير إلى أنه في الوقت الذي يبلغ فيه دخل الدول المنتجة للبترول ١٦ دولار للبرميل الواحد فان مايدفعه المستهلك في اليابان وأوربا الغربية للبرميل من المشتقات النفطية يبلغ ١٠٠ دولار مما يضع البترول في موقف غير تنافسي مع مصادر الطاقة الأخرى ، واذا كان لامفر من فرض مثل هذه الضرائب على جميع مصادر الطاقة بزعم حماية البيئة فينبغي أن يعاد النظر في هيكل الضريبة وفقا لما يساهم به كل مصدر في تلويث البيئة .

٤- ان العالم العربي مطالب بالتفكير في وضع سياسة شاملة موحده ازاء المجموعة الاقتصادية الأوربية باعتبارها تحتل المرتبة الأولى في المبادلات التجارية للأقطار العربية ، على أن تنطلق هذه السياسة من موقع القوة التي يتمتع بها العالم العربي نظرا لمكانته التصديرية في مجال النفط ، وكذلك نظرا لضخامة موارده المالية .

٥- يجب ازالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تقف حائلاً أمام انسياب المنتجات البترولية المكرره والبتروكيماويات العربية إلى أسواق المجموعة الأوربية .

٦- في مجال الصناعة البتروكيماوية يجب أن يحل التعاون العربي الأوربي محل التنافس وذلك من خلال اقامة المشروعات المشتركة في مجال البتروكيماويات حيث يساهم العرب بالمواد الخام ويساهم الغرب بالخبرة وأسواق الاستهلاك وبالتالي يستفيد الطرفين من الامكانيات المتاحة لدى الطرف الآخر وذلك على أساس من التعاون وليس على أساس من الاستغلال .

٧- الاسراع بانشاء اتحاد عربي لمنتجي البتروكيماويات ، تكون مهمته التنسيق بين نشاطات هذه الصناعة في المنطقة العربية والتي لها علاقة بكل الصناعات مثل الغذاء والكساء والمطاط والمنظفات والأصباغ ، فضلاً عن القيام بعمليات التسويق بمختلف الدول العربية.

٨- إذا كانت الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط تمتلك زمام المبادرة خاصة بالنسبة لاحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي فالمطلوب منها المزيد من التنسيق بين سياساتها في حماية مصالحها خاصة في مواجهة الدول المستهلكة .

مصادر البحث

أولا : الكتب

١- "أوربا وبلدان الخليج العربية" - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - يوليو ١٩٩٥م.

٢- "آفاق صناعة التكرير العربية" - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبرول - الكويت ١٩٩٠م.

٣- "الخليج ليس نفطا - دراسة في اشكالية التنمية والوحدة - أ. د. محمد الرميحى - شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت - الطبعة الثانية ١٩٨٧م .

٤- "النفط والوحدة العربية" - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الخامسة ١٩٨٥م

٥- "دراسات في صناعة النفط العربية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الكويت - الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

٦- "الصناعات البتروكيماوية" - عبدالباقي النوري - الكويت ١٩٨٣م .

٧- "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية" - فتح الباب ولعلو - دار الحداثة - بيروت - ١٩٨٢م

٨- "أساسيات صناعة النفط والغاز" - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الكويت ١٩٧٧م

ثانيا : التقارير والدوريات

٩- "الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه" - د. حسين عبدا - كراسات استراتيجية - مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام ١٩٩٦م .

١٠- "التقرير السنوي الثاني والعشرون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٤١٦/١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

١١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون - سبتمبر ١٩٩٥م

١٢- "صندوق النقد العربي - الدول العربية : مؤشرات اقتصادية" ١٩٨٤ - ١٩٩٤م العدد ٦٢ - ١٩٩٥م

١٣- وقائع وأوراق العمل المقدمة إلى اللقاء السنوي التاسع لجمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود بالرياض ٤-٥ ابريل ١٩٩٥م .

١٤- وقائع ندوة صناعة التكرير العربية في التسعينات - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الكويت ٢٨ - ٣٠ مارس ١٩٨٩م .

١٥- وقائع ندوة ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها في الأقطار العربية - تونس ١٢- ١٤ ديسمبر ١٩٨٣م .

ثالثا : المجلات والجرائد

١٦- مجلة النفط والتعاون العربي - الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - المجلد الثاني والعشرون - العدد السادس والسبعون ١٩٩٦م .

١٧- جريدة الحياة في ١٢ أغسطس ١٩٩٦م .

١٨- جريدة الاقتصادية - أعداد مختلفة .

ملخص دراسة بعنوان
"دور النفط في تنمية العلاقات العربية الأوربية مع الاشارة إلى أهمية الصناعات البتروكيماوية العربية"

مقدمة من : عمر عبد الله كامل

إن الحديث عن مستقبل العلاقات العربية - الأوربية ، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين لابد وأن يأخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي تجسد عمق هذه الروابط ، فإذا كان الحديث عن العلاقات العربية الأوربية ينصب أساساً على المكونات الاقتصادية والمبادلات التجارية والمالية المعاصره ، فإن التقارب الجغرافي للعالم العربي والمجموعة الأوربية يؤكد أن بينهما رصيدا تاريخيا عميق الجذور .

لقد كانت مبادرات العالم العربي في مجال البترول منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م بمثابة عوامل دفعت إلى تطوير اشكالية العلاقات بين العالم العربي المنتج للبترول والأقطار الأوربية المستهلكة له ، وفي ضوء تزايد القوة التفاوضية للدول المنتجة للبترول تطورت بواعث الأوربيين في دفع الحوار العربي الأوربي وذلك بهدف ايجاد قواعد تضمن مصلحة للطرفين في سبيل إذكاء مبادلات البترول مقابل التكنولوجيا ، واستقطاب الفوائض المالية العربية عبر عمليات تدوير هذه الفوائض.

فالمنطقة العربية تلعب دوراً هاماً في التجارة الدولية للنفط ، إذ تشير التقديرات إلى أنها تمتلك ٦٢% من الاحتياطي العالمي منه في عام ١٩٩٥م ، وأن نسبة انتاجها تقدر بنحو ٢٨% من الانتاج العالمي ، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي بهذه المنطقة فيقدر بنسبة ٢٢% من الاحتياطي العالمي.

وفي ضوء هذه الامكانيات الضخمة للمنطقة العربية فقد برز العامل النفطي في المبادلات التجارية منذ السبعينات وكان له أثر كبير في تحديد العلاقات التجارية بين الدول العربية من جهة والمجموعة الأوربية من جهة أخرى ، وقد ترتب على ذلك توطيداً لمكانة الدول العربية في التجارة الدولية ، خاصة وأن خبراء وكالة الطاقة الدولية يتوقعون ارتفاع الطلب العالمي على النفط من مستواه الحالي البالغ ٦٨ مليون برميل يوميا لكي يتراوح بحلول عـــام ٢٠١٠م حول ٩٢ - ٩٥ مليون برميل يوميا ، وأن الطلب على نفط منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) سوف يتراوح بحلول العام

المذكور بين ٤٧ - ٥٠ مليون برميل يومياً ، وبذلك يرتفع نصيب المنظمة من امدادات العالم من ٣٩% في الوقت الحال إلى مايتراوح بين ٤٤ - ٥٨% ، بل أن هؤلاء الخبراء يتوقعون أن ست دول فقط من أعضاء أوبك ٠وهي السعودية - الكويت - الامارات - العراق - ايران - فنزويلا) سيكون في مقدورهم الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط الخام بحلول عام ٢٠١٠م .

وفيما يتعلق بعائدات الدول العربية المصدرة للنفط فقد تطورت مع تطور أسعاره وكمياته ، فبعد أن بلغت الذروة في عام ١٩٨٠م - عقب الفورة البترولية الثانية - وسجلت ١٩٠ مليار دولار ، مالبثت هذه العائدات أن تدهورت إلى ١٠٣ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٠م ثم إلى ٨٦ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤م ، وذلك في ضوء تدنى أسعار النفط من مستوى قارب الأربعين دولار للبرميل الواحد في نهاية السبعينات إلى أقل من خمسة عشر دولار في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات .
وقد ترتب على تدهور العائدات البترولية أن اتجهت واردات المنطقة العربية من العالم بأسره بما فيها المجموعة الأوربية إلى الانكماش ، حيث انخفضت قيمة الواردات من المجموعة الأوربية من ٥٩ مليار دولارفي عام ١٩٨٢م إلى ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦م وان اخذت تتزايد بصورة بطيئة لتسجل ٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠م .

ومما يذكر انه بمقارنة صادرات الدول العربية المصدرة للنفط الخام ومشتقاته إلى المجموعة الأوربية باجمالي الصادرات العربية للمجموعة يتضح أن الصادرات النفطية مثلت ٦٦% من اجمالي صادرات الدول العربية المتجهة إلى المجموعة الأوربية في عام ١٩٩٤م مقابل ٧٥ر٥% في عام ١٩٩٠م وهو اتجاه محمود لأنه يعكس تحول الدول العربية إلى تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على النفط ، إلا أن ارتفاع النسبة من جهة أخرى يوضح مدى أهمية النفط في الحوار العربي الأوربي .

أما بالنسبة لصناعة البتروكيماويات العربية والتي تمثل قاعدة هامة وأساسية كمنطلق لاستراتيجية التصنيع بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول ، فبالرغم من أن الدول العربية هي التي زودت الصناعة البتروكيماوية العالمية بالكثير من المواد الخام (الزيت الخام والغازات الطبيعية) إلا أنه وحتى عام ١٩٧٣م لم يكن من الممكن لأي دولة عربية الدخول في هذه الصناعة بدرجة محسوسة ، وبعد ارتفاع أسعار البترول وتوفر الاستثمارات اللازمة لاقامة هذه الصناعة بدأت الدول العربية في اقامة المشروعات البتروكيماوية والتخطيط للتوسع فيها .
وبالرغم من توافر مقومات الصناعة البتروكيماوية في الدول العربية إلا أن انتاجها لم يتجاوز ٣% من الانتاج العالمي في عام ١٩٩٠م ، يعزى ذلك أن هذه الصناعة واجهت في الدول العربية العديد من العقبات تأتي في مقدمتها :

١- غياب التنسيق وعدم التكامل داخل المنطقة العربية ، حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الأخرى ، وقد ترتب على ذلك التنافس وعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

٢- غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب في الأسواق العربية الأمر الذي ترتب عليه ظهور فوائض يصعب تسويقها دوليا .

٣- صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماوية حيث تزامن الانتاج مع انحسار الطلب في الأسواق الدولية ، وقيام الحكومات بحماية صناعاتها البتروكيماوية بوضع قيود على الواردات وفرض رسوم عليها تتراوح بين ٤ - ٢٢% .

٤- اعتماد البتروكيماويات العربية في تدبير المادة الأولى على الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج النفط وذلـك لوفرتـه في البدايـة مع عـدم قـدرة الاستخدامات المحلية على استيعابـه ، مما ترتب عليـه اضطرار بعـض الـدول إلى التخلص من فوائضه بالحرق ، ويكفي أن نشيـر أنه في الوقت الذي يمثل فيه الغاز الطبيعي ٩٠% من اللقيـم في البتروكيماويات العربية فانه لايتجاوز ٣٠% في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو ١٢% في أوربا ، ونحو ٤% في اليابان ، وقـد ترتب على استخدام الغاز كمادة أوليـه محدوديـة التنوع في المنتجات والتركيز على المواد الأساسية مثل الايثيلين والميثانول وبالتالي تعويق التكامل الرأسي .

٥- غياب الترابط بين الاقطار العربية المنتجة وبينها وبين الأقطار العربية التي لاتمتلك الصناعات التحويلية اللاحقة والتي تستخدم المنتجات البتروكيماوية الأساسية أو الوسيطة ، وبصفـة عامـة محدودية التبادل التجاري نتيجة لضيق قاعـدة البتروكيماويات القابلة للتبادل .

٦- تأتي مشكلة الضرائب التي تفرضها دول الاتحاد الأوربي بمعدلات تتراوح مابين ١٣ - ١٥% على وارداتها من البتروكيماويات العربية كعبء اضافي على تلك الصناعة ، ولعل انضمام جميع الدول العربية إلى منظمة الجات يعتبر خطوة أولى للمطالبة بازالة هذه الضرائب تمشيا مع سياسة الحرية التجارية .

٧- محدوديـة التبادل التجاري العربي في جميع السلع القابلـة للتبادل ، وافتقار المنطقـة العربية إلى شبكات الطرق السهلـة السريعة والى الخدمات المصرفيـة التي تشجع التبادل التجاري .

٨- احتياج الصناعات الكيماوية لقاعدة صناعية لتحويل منتجاتها النهائية إلى منتجات استهلاكية وعدم توفر هذه القاعدة في كثير من الدول العربية .

٩- تحتاج هذه الصناعة إلى تكنولوجيا متقدمة وتراخيص متعددة وخبرات متخصصة في مجالات التصنيع والنقل والتسويق لم تتوفر بعد في الدول العربية .

وفي رأينا أنه في ضوء المعوقات السابقة التي تواجه الصناعة البتروكيماوية العربية وعند القيام بتنمية هذه الصناعة لابد وأن يؤخذ في الاعتبار العديد من العوامل أهمها الأسواق والمنافسة ، فإذا كانت الأسواق المحلية لايمكنها استيعاب جميع المنتجات المقرر انتاجها فانه من الضروري الدخول إلى الأسواق العالمية التي هي في واقع الأمر أسواق تنافسية بدرجة عالية مما يتطلب توافر الجودة العالية والانتاج بسعر تنافسي .

أما العامل الثاني فهو التكنولوجيا والمعرفة الفنية ، إذا أن اختيار التكنولوجيا المطبقة في الصناعات البتروكيماوية لابد وأن يخضع لعدة معايير ، منها أن تكون هذه التكنولوجيا مبنية على أبحاث مبتكرة حديثا ، وأن تكون مقبولة دوليا ، وكذلك مقبولة للاستعمال الفني والصناعي والتجاري ، هذا فضلا عن أن تكلفة منتجاتها تكون منافسة للمنتجات المشابهة ذات المواصفات العالمية .

أما العامل الثالث لتنمية الصناعات البتروكيماوية العربية فيكمن في ضرورة توافر القوى العاملة المدربة نظرا لأنها صناعة متخصصة ذات مستوى عال من العلم والمعرفة .

وأخيرا وفي ضوء الدور الذي يلعبه النفط وكذلك الصناعات البتروكيماوية العربية في التجارة الدولية ، وفي توطيد أواصر العلاقات العربية الأوربية فاننا نختم بحثنا ببعض التوصيات أهمها:-

١- إذا كان تعامل الدول الكبرى مع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للبترول كان ولايزال على أساس الاستفادة الكاملة في المدى القصير ، مع اتخاذ السياسات اللازمة وبصورة تدريجية تتوافق مع اقتصاديات الدول المستهلكة لتقليل الاعتماد على النفط ، فان هذه الاجراءات يجب ألا تمنع استمرار الحوار والتعاون بين الدول العربية والمجموعة الأوربية.

٢- ان علاقة المجموعة الأوربية بالدول العربية لايجب أن تبقى محصورة في نطاق الهبات والمساعدات ، بل المطلوب التفكير بطرق ووسائل جديدة لتوسيع نطاق التعاون الايجابي مع الدول الصناعية خاصة في مجال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة السائدة بها .

٣- ان الحوار العربي الأوربي خاصة في مجال النفط لابد أن يشمل مطالبة المجموعة الأوربية بخفض الضرائب المفروضة على استهلاك النفط ، واذا كان لامفر من فرض مثل هذه الضرائب على جميع مصادر الطاقة بزعم حماية البيئة فينبغي أن يعاد النظر في هيكل الضريبة وفقا لما يساهم به كل مصدر في تلويث البيئة .

٤- ان العالم العربي مطالب بالتفكير في وضع سياسة شاملة موحده ازاء المجموعة الاقتصادية الأوربية باعتبارها تحتل المرتبة الأولى في المبادلات التجارية للأقطار العربية ، على أن تنطلق هذه السياسة من موقع القوة التي يتمتع بها العالم العربي نظرا لمكانته التصديرية في مجال النفط ، وكذلك نظرا لضخامة موارده المالية .

٥- يجب ازالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تقف حائلاً أمام انسياب المنتجات البترولية المكرره والبتروكيماويات العربية إلى أسواق المجموعة الأوربية .

٦- في مجال الصناعة البتروكيماوية يجب أن يحل التعاون العربي الأوربي محل التنافس وذلك من خلال اقامة المشروعات المشتركة في مجال البتروكيماويات حيث يساهم العرب بالمواد الخام ويساهم الغرب بالخبرة وأسواق الاستهلاك وبالتالي يستفيد الطرفين من الامكانيات المتاحة لدى الطرف الآخر وذلك على أساس من التعاون وليس على أساس من الاستغلال .

٧- الاسراع بانشاء اتحاد عربي لمنتجي البتروكيماويات ، تكون مهمته التنسيق بين نشاطات هذه الصناعة في المنطقة العربية والتي لها علاقة بكل الصناعات مثل الغذاء والكساء والمطاط والمنظفات والأصباغ ، فضلاً عن القيام بعمليات التسويق بمختلف الدول العربية.

٨- إذا كانت الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط تمتلك بزمام المبادرة خاصة بالنسبة لاحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي فالمطلوب لها المزيد من التنسيق بين سياساتها في حماية مصالحها خاصة في مواجهة الدول المستهلكة .

النهج الذى يتعين ان تبنى عليه الاستراتيجه العربية للاستثمار :-

تحقيقا لاعلى اداء تشابكي ممكن للاستثمارات العربية المشتركه وبالشكل الذى يسمح بتوجيه رؤوس الاموال العربية نحو الانشطة فى الانشطةالاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية المبنيه ، فأنه لابد من التأكد فى هذا السياق على اهمية التركيز على المشروعات العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي ، باعتبارها الاسلوب الافضل لتقديم صيغة ملائمة لتضافر وتفاعل الموارد والمصالح الاقتصادية العربية على اسس اقتصادية سليمة ومتكافئة ، حيث نرى من الاهمية بمكان تشجيع هذه المشروعات وحفز انتشارها فى البلدات العربية ، وحيث انه من المتوقع من يلعب الاستثمار العربي الخاص دورا اساسيا فى هذا المجال، لذا فأنه لابد من العمل على توفير كافة الضمانات والحوافز والتسهيلات التى تشجع القطاع الخاص العربي على الاستثمار فى هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع التكاملي ، ودعوة كافة المنظمات العربية المعنية فى هذا الشأن مثل اتحاد المستمرين العرب والهيئة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وكذلك الحكومات العربية ، لتحمل مسئولياتها فى هذا الشأن ، حيث ان من شأن هذه الاطراف مساعد الى حد كبير فى تسهيل وتطوير مركز تدفق للاستثمرات بين البلدان العربية ، خصوصا بعد التطورات الايجابية فى مجاد الاصلاح الاقتصادى وفى مجال الخصخصة التى شهدتها مؤخرا العديد من البلدان العربية ، دون ان يثنينا ذلك عن التأكيد على الضرورة القصوى لاعتماد المزيد من السياسات المنهجية فى هذين المجالين لتوفير المتطلبات الحيوية للاستثمار العربي المشترك والتى تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة فى القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص والتى من بينها تكلفة عناصر الانتاج ونوعيتها ، والاعباء الضريبية ، ومدى تجاوب البيروقراطيات الحكومية مع التطلعات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية التشريعات الملائمة ومن ناحية الكفاءة فى الادارة هذا فضلا عن توفير المزيد من العوامل الاخرى المخفزه للاستثمار العربية البيني ، والمتمثلة فى توفير انظمة متكاملة للمعلومات والتمويل وضمان الاستثمار ، بما فى ذلك تطوير اسواق المال العربية كمجال حيوي وضروري لجذب وتداول وتنظيم حركة تدفق رؤوس الاموال العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمار فى اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية ، والتفاهم فيمابين الجهات العربية المعنية بامور الاستثمار حول القطاعات ذات الاهمية الحيوية والاولوية القصوى التى يتم اختيارها بحيث تشكل نموذجا يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى العربية . حيث نعتقد ان المتوقع فى اقامة الصناعات البروكيماوية الامامية (الوسطية والنهائية) والصناعات الدوائية ، والتصنيع الغذائية ، وزيادة معدلاتها التبادلية داخل الاسواق العربية ، انما تشكل احدى النماذج والمنطلقات الاقتصادية الحيوية سواء لجهة زيادة حجم الاستثمارات العربية البنية ام لجهة تنمية التبادل التجاري العربية البيني ، خاصة اذا ماتم وضع الاسس الضرورية لتنسيق هذه الصناعات وتكاملها افقيا ورأسيا على المستوى العربي ، فضلا عن ازالة معوقات انسياب منتجاتها بين البلـدات العربيـة .

والمواقع وتاكيدنا على اهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لان تشكل نماذج اومتطلبات يمكن تعميمها على بقية القطاعات الاقتصادية فى المستقبل ، والخاصة تلك التى تتطلب رؤوس اموال ضخمة ، لا يعنى ان لانعير اهتماما لقطاعات الاعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك ،فأن مانود التأكيد عليه فى هذا السياق حد ضرورة البلاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لاتقل اهمية عن تلك المفترض توفيرها بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي العربية الكبيرة ، وهو ماتلقى الضوء عليه فى التميز التالي :-

<u>الارتقاء بمستوى لاداء الاقتصادي للمشروعات الصغرى :–</u>

ان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مواجهة الاثار التى يمكن ان تترتب على تحرير التجارة العالمية فى ظل (الجات) يتوقف على مدى الاستعداد الجاد والمثابر لتوفير (خدمة متكاملة) من العوامل الراخصة على الارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي لهذه المشروعات، وذلك من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل القائمين على هذه المشروعات وكذلك الجهات المعينة بتنمية وتطويرها ، حيث يتعين ان تتجه هذه الجهود للمساعدة على تحقيق مايلي

١) ضرورة اعتماد والاساليب الادارية الحديثه فى ادارة وتسيير المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة .

٢) التحول بهذه المشروعات من اطارها العائلي الى اطارها المؤسسي عن طريق الفصل بين الملكية والادارة .

٣) حيث ان التسيير الآلي اصبح من انماط التنظيم الحديث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فانه يصبح من الضروري ان تواكب البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة منها من امتلاك القدرة على ولوج باب المنافسة مع المشروعات الاجنبية المثلية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

٤) ايجاد الاطر التشريعية والتنظيمية التى تساعد على حماية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك توفير التمويلات اللازمه لتجديدها أو اجراء التوسعات اللازمة فيها ويما يضمن استمراريته وتقدمها .

٥) توفير مصاور التمويل اللازمة للتوسع فى اقامة مثل هذه المنشات وتحديثه والتنويع فى انشطتها .

٦) التوسع فىاجراء المسوحات الهادفة الى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة فى مجال انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الحوص على ضرورة ان تعكس هذه الدراست الحاجات الفعلية للاسواق العربية من هذه المشروعات ، وان تتم بعناية فائقة تلافيا للوقوع فى اشكالية انشاء المشروعات المتسابهة ، على ان يتم تعميم نتائج هذه الدراسات على رجال الاعمال

والمستمرين العرب من خلال الندوات واللقاءات التى يمكن ان تنظمها الغرف التجارية الصناعية العربية ٠

حتى يتحقق النجاح للدول العربية فى تفاعلها مع التطورات الاقتصادية المتجددة :-

حتى يتحقق النجاح لمجهودات التعاون الاقتصادي العربي فى مواجهة التطورات المستجده على الساحة الاقتصادية الدولية وفى طليعتها (الجات) ، فإنه لابد من أن يقوم هذا التعاون اساس من الارادة السياسية المراسخة والمصلحة الاقتصادية المتبادلة ، مشددين فى هذا السياق على ضرورة بذل الجهود الجادة والمثابرة من لدن القائمين على الاقتصادات العربية للتسريع من خطوات التكامل الاقتصادي باعتباره الوسيلة المثلي لمواجهة التحديات العالمية التى تعتبر مؤشرا على قيام مرحلة جديدة فى نظام العلاقات الدولية اساسها التجمعات الاقتصادية الكبرى واتفاقية (الجات) ومااسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والمواطنين وكذلك رجال المال والاعمال العربية الى ممارسة واجباتهم وتحمل مسئولياتهم لتحقيق اهداف التعاون الاقتصادي لما فيه من خير عميم على كافة ارجاء العالم العربية ٠

ان القاعدة التى بنيت عليها مسيرة العمل العربي المشترك مازال سليمة وقابلة لتنشيط فى حال اتخاذ قرار عربي بتنشيطها ، فقد كان اثر هذه المسيرة فى فترة اندفاعها ايجابيا الى ابعد الحدود ، سوا على العلاقات بين الدول والشعوب العربية ، ام من حيث حصليتها فى احداث بدايات تكامل انمائي عربي ملف للنظر ٠ الا انها على تحقيق النقله المطلوب ، وحتى رسم اطار ثابت لتقدم مستمر فى مجال التعاون والتكامل وصولا الى سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن ، وبالتالي فقد ظلت منجزاتها متأثرة فى دوائر متباعدة غير مترابطة وغير متكاملة ، وظلت تتقدمه ، حسب الظروف والصدف دون هدف محدد ودون آجال مترابطة أو متدافعة ٠

لذلك ، فان المقدمة الاولى لتلافى هذه النتائج المترتبة على السلبيات التى شابت العمل العربي المشترك ، هو الاسراع فى احداث تغييرات عملية فى دور وآليات واسلوب عمل المؤسسات العرية المعنية لشئون العمل العربية المشترك قبل مجاس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ٠٠٠ ألخ ، وذلك لاعطائها قوة دفع جديدة وحتى تصبح اكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية ، وصولا الى حشد الطاقات العربية الجماعية للمشاركة الايجابية والفعاله فى تدعيم التوجيهات التنموية العربية على اساس الاعتماد المتبادل خصوصا انه قد برز الآن محور جديد لتعميق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثيل فى الدور المتعاظم للقطاع الخاص فى الغالبية العظمى من البلدان العربية ٠

وبناءا عليه ، فانه حتى نتمكن من تفصيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه ، فلابد من مراعاة المرتكزات التالية :-

(١) لابد من العمل على خلق الارادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا فى التكامل ٠

(٢) دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية ، ذلك أن نجاح التنمية فى أي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود ايجابي على عمليات التنمية فى الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر أوغير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي فى الدول المختلفه

(٣) اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الامر كلية كمسئولية للحكومات ٠

(٤) الاخذ فى الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي ، فلاننظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

(٥) ان ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لاى بلد عربي منفردا أوبعيدا عن التكامل العربي حتى وان كان هذا البلد من اكثر البلد العربية مالا أو اكبرها مساحة أو افضلها نظام حكم ومجتمع ٠

(٦) الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دوله عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض ، والحرص على التحرر من القيود الادارية ، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي المبنى لجهة فوائد المنافسه ، وحتمية المعامله بالمثل ، وضرورة اعطاء الافضلية للتعامل المبنى فى شتى المجالات ٠

(٧) الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الاسواق العربية دون تميز او استثناء من كل القيود ، على ان يترافق هذا التوجيه وبشكل مواز مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها فى اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية واكثرها قدرة على انتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق فى الاسواق العربية ، وبالشكل الذى يعود مرتدا ايجابيا فى صورة زيادة فى معدلات التبادل التجارية العربية البينية ٠

(٨) تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فالدول العربية لاتستطيع اجتذاب المزيد من الاستثمرات دون ان يتوافر فيها المناخ الملائم للاستثمار ، وهذا المناخ لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وانما يتجاوزه ايضا الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التى تؤثر فى ثقة المستثمر وتقنعة بتوجيه استثماراته الى بلد دون الاخر ، فاذا كان البلد لايتمتع باستقرار سياسي فان هذا لابد ان يؤثر فى قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التى تعرض لاغرائه ، فالسلامة قبل الربح مبدأ اساسي يحكم القرارات الاستثمارية ، كما أن هناك بعض القوانين ذات الصلة باحتملات الربح ، ومن امثلتها قوانين اضافة ، فاذا كانت هذه القوانين تسلب من صاحب العمل حرية التشغيل

والطرد أو بفرض عليه مشاركة العمال معه فى الارباح أو الادارة فان ذلك قد يتجاوز الحدود التى يمكن قبولها .

كما يتأثر المناخ الاستثماري فى اي بلد بالاختلالات الماكرو اقتصادية خاصة ماتعلق منها بالتضخم وتقلبات سعر الصرف ، اذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات كما تؤدي الى هروب المدخرات المحلية الى الخارج ، اذا أن التضخم مثلا يؤدي الى تشويه النمط الاستثماري حيث المستثمر الى الانشطة الطفيلية المنتجة .

(٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار :-

حيث يوجد هناك اسلوبين رئيسين رئيسين لضمان الاستثمارات الاجنبية أولهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة اشكال منها الاتفاقات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لراس المال ، وثانيها التشريعات القطرية التى تشجع وتنظم الاستثمارات الاجنبية الوافدة لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية ، واذا كانت معظم الدول العربية قد أصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار ، شاملة ضمانات لرأسمال المال الاجنبي المستثمر ضد التأمين والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز ... الخ ، فان هذه التشريعات القطرية تواجه بمقولة أن سلطات القطر المضيف للاستثمار تعتبر تعتبر بمثابة الحكم فى آن واحد ، كما أن هذه التشريعات فى العادة لاتوفر للمستثمر الوافد ضمانا ضد المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الاصول المادية لاستثماراته للخسائر الناتجة عن الحروب والثورات والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام ، ومن هنا فانه فى خضم تزايد وتعدد المخاطر الاستثمارية التى يتعرض لها المستثمر العربي فان اصرار المستثمر على المزيد من الحماية هو اجراء مبرر ومشروع ، لذا يبرز الاتجاه الى ضرورة انشاء مؤسسات المستثمر المحلي والعربي لتقديم أنواع الحماية ضد المخاطر السابق ذكرها ، بما فيها مؤسسات لضمان الودائع والصادرات ، مع توفير آليه لمواجهة الغارمين (التأمين الصناعي) بحيث يمكن تعويض المستثمر الصناعي عن اى خسارة تلحق به، ولاشك ان توفر نوع مامن الحماية القانونية او التامين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن يحسن من نظرة المستثمر الوافد وتقييمه للاخطار غير التجارية التى تحيط بالمشروع المرتقب ونتيجة لذلك يقلل من معدل العائد على الاستثمار الذى يستعمله فى حساب صافى القيمه الحالية وهي المعيار الذى يحدد الجدوى المالية للمشروع ، وبالتالي تزويد احتمالات اتخاذ المستثمر قرارا ايجابيا بالدخول فى المشروع دون اللجوء الى وسائل اخرى غيسر حميدة وربما غير قانونية لتقليل المخاطر .

(١٠) توفير المزيد من فرص الاستثمار والادوات الاستثماريـة :-

فاذا كانت الاستثمارات العربية فى الخارج تتركز فى الاستثمار فى اسواق الاوراق الماليه فان الطريقة المثلي لاستقطاب هذه الاموال يجب أن يتم من خلال تنشيط تطوير سوق الاوراق المالية العربية وربطها بالاسواق الدولية ، على أن يتضمن هذا التنشيط والتطوير فى جانب

العرض تعزيز عرض الادوات المالية سواء من خلال الاحكام التشريعيه المتمثلة فى مطالبة بعض المشروعات باصدار أو طرح اسهمها للاكتتاب العام أو الادراج التلقائي فى البورصات عندما يصل رأسمالها الى حد معين ، او من خلال السياسات المشجعة للاستثمار فى الاوراق المالية خاصة السياسات الضريبية ، اما من جانب الطلب فان الاجراءات اللازمه لتشجيع الطلب على الاوراق المالية يتطلب عددا من الاجراءات اهمها خلق الوعي الادخاري والاستثماري للافراد أو من خلال التوسع فى تقرير مزايا اعفاءات ضريبية على عوائد الاسهم ، هذا فضلا عن خلق الثقة فى السوق من خلال حماية من خلال حماية حقوق المستثمرين ، اذا أن عامل الثقة من العوامل الهامة فى ائ سوق مالية ويأتي ذلك من خلال الاعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقييم قراراتهم على اسس عملية سليمه ، كما يمثل الاعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصرا آخر فى توفير الثقة فى الشركات ذات التداول النشط ، هذا فضلا عن أهمية وضع المعايير المحاسبية التى يمكن الحكم بها على مدى سلامة المراكز المالية للشركات ، وهنا تثار نقطة هامة وهي لماذا لاتصدر ميزانيتين لكل شركة احداهما بالقيمة الدفترية (المحاسبية) والاخرى بالقيمة الحقيقية للاصول خاصة فى الدول التى تتسم بارتفاع معدلات التضخم وتدهور فى سعر صرف عملتها حتى يقف المستثمر على القيمة الحقيقية لاسهمه ٠

(١١) افساح المجال امام القطاع الخاص العربي للدخول فى المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التى يمكن اقامتها فى المستقبل ، مع دعم هذه المشروعات بكافة الطرق والوسائل وان يتم تركيز عملية التوسع فيها ليس على اساس عشوائي ولكن على اساس الاستفادة المثلى مما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية او تنافية متفوقه، على اعتبار ذلك شرطا اساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والذى يشكل مع انفتاح الاقتصادات العربية على بعضها البعض احد المداخل المهمة لتحرك الاقتصاد العربية المتماشي مع التطورات الاقتصادية فى العالم ٠

(١٢) مزيد من الفاعلية للبنوك العربيــة فى تشجيع الاستثمار :-

فى الواقع لانستطيع أن نغفل دور المصارف العربية فى الاضطلاع بالاستثمار فى الوطن العربي وخاصة من حيث تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكم الرأسمالي وتوجيهها الى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي ، والانتقال من دورها التقليدي فى تقديم التمويل القصير الاجل وبقية الاعمال المصرفية التقليدية الى التركيز على التمويل الطويل الاجل للمشروعات العربية المشتركة واصدار صناديق الاستثمار ودفع عمليات الخصصة فى الدول العربية نحو الامام سواء من حيث توفير التمويل اللازم أو من حيث تقييم المشروعات المطروحة للبيع أو الترويج لها ، أو عن طريق قيامها بانشاء مشروعات جديدة اسوة بالاقتصادي طلعت حرب ، على أن تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشروعات حتى

مرحلة الانتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطي ثقة للمستثمر العربي ، وفى هذا الصدد يمكن انشاء شركات رأسمال المخاطر التى تتولى شراء وادارة الشركات المتعثرة التى تعيد هياكلها المالية ثم اعادة طرحها للبيع الامر الذى ينعكس على تطور اسواق المال العربية وجذب المزيد من الاموال العربية المستثمرة فى الخارج للاستثمار داخل الوطن العربية ، وهنا نقطة تتعلق بنسبة المساهمة فى الشركات والبنوك وهي لماذا نصر على أن يكون نسبة الشريك الوطني ٥١% طالما أن هناك أنظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقا لخطط التنمية الاقتصادية فى الدول المعنية ٠

(١٣) واستكمالا لهذا التوجه التكاملي السابق ، لابد من اقامة صلة الصناديق العربية العربية والاسواق المالية العربية للمساعدة على اشتراك القطاع الخاص العربي فى الاكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية لقائمة عند طريق الملكية والادارة ، حيث يمكن ان يتحقق ذلك خاصة عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعطائه حق اصدار سنوات فى الاسواق الماليه العربية على غرار البنك الدولي ، وبحيث تفرع عن هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف الى المساهمة فى اقامة شركات عربية ذات طابع اقتصادي متكامل أو افساح المجال امام القطاع العربي للمساهمة فى انشاء مثل هذه الشركات التى يمكن ان يكون لها شأنها على المستقبل الاقتصادي للدول العربية نظرا لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة فى الوطن العربي والتي من شأنها ان تسهم بشكل كبير فى تعميق العلاقات التكاملة والتشابكية بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة ، كما يحبذ فى نفس السياق ادخال تعديلات على اتفاقيات انشاء الشركات العربية القابضة القائمة حاليا وبما يحيز لها الحق فى طرح الاسهم والسندات فى الاسواق العربيـة ٠

الصناعة البتروكيماوية العربية ومعوقات تسويقها

الفصل الأول : أولاً الحوار العربي الأوربي النفط مقابل التكنولوجيا

المبحث الأول : دور الدول العربية في التجارة الدولية للنفط

حتى نتعرف على دور النفط في المبادلات التجارية الدولية لابد لنا من التعرض لبعض الأرقام

١- الاحتياط المؤكد من النفط في الدول العربية يقدر بنسبة ٦١ر٧%من الاحتياطى العالمي عام ١٩٩٥م .

٢- الاحتياط العربي من الغاز الطبيعي ٢١ر٥% من الاحتياط العالمي .

٣- نسبة انتاج الدول العربية من البترول ٢٧ر٩% من الانتاج العالمي .

٤- استهلاك البترول في الدول العربية بنسبة ١٨ر١% من الانتاج على مستوى الدول.

<u>على مستوى الدول</u>

*** تأتى المملكة العربية السعودية في المركز الأول من حيث الاحتياط العالمي (٤٠ر٥% من اجمالي احتياط الدول العربية مجتمعة) والمركز الأول من حيث انتاج النفط (٤٣ر٥% من حصة الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٩٥م) .**

جدول رقم (١)

أ – احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة ٩٠/٩٥م

النفط بالمليار برميل

الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنوات

الدولة	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي	النفط	الغاز الطبيعي
الامارات	٩٨ر١	٥٦٢٣	٩٨ر١	٥٦٥٨	٩٨ر١	٥٧٩٥	٩٨ر١	٥٧٩٤	٩٨ر١	٥٧٩٤	٩٨ر١	٥٧٧٧
البحرين	١٤ر	١٧٣	١٢ر	١٦٧	١١ر	١٦٠	١١ر	١٦٧	٢١ر	١٥٩	٢١ر	١٥٣
تونس	٧ر١	٨٥	٧ر١	٨٥	٧ر١	٨٥	٧ر١	٩٢	٤٢ر	٩٢	٤٢ر	٨٠
الجزائر	٢ر٩	٣٣٠٠	٢ر٩	٣٦٢٦	٢ر٩	٣٦٥٠	٢ر٩	٣٧٠٠	٢ر٩	٣٧٠٠	١٠	٣٧٢٠
السعودية	٢٦٢ر٣	٥٢٢٣	٢٦٠ر٩	٥٢٢١	٢٦١ر٢	٥٢٤٩	٢٦١ر٢	٥٢٦٠	٢٦١ر٢	٥٢٦٤	٢٦١ر٤	٥٣٥٧
سوريا	٧ر١	١٥٦	٧ر١	١٨١	٥ر٢	٢٥٠	٥ر٢	٢٥٠	٣	٥٠٠	٤ر٢	٥٠٠
العراق	١٠٠	٣١٠٧	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١٠٠	٣١٠٠	١١٢	٣١١٥
قطر	٩٩ر٢	٤٦١٥	٩٩ر٢	٦٤٢٨	١٢ر٣	٦٧١٣	٧٣ر٣	٧٠٧٩	٥ر٤	٨٤٩٥	٥ر٤	٨٩٨٥
الكويت	٩٧ر٠٣	١٥١٨	٩٦ر٥	١٥٠٠	٩٦ر٥	١٤٨٥	٩٦ر٥	١٤٩٨	٩٦ر٥	١٤٩٨	٩٦ر٥	١٤٩٣
ليبيا	٤٥	١٢٠٨	٤٥	١٣٠٩	٤٥	١٢٩٩	٤٥	١٢٩٦	٤٥	١٢٨٩	٤٥	١٣١٠
مصر	٥ر٣	٣٩٩	٥ر٣	٤٠٤	٤٠ر٣	٤٢٥	٤١ر٣	٧٠٦	٢٦ر٣	٧٠٦	٩ر٣	٦٣١
عمان	٣ر٤	٢٠٤	٢٥ر٤	٢٨٠	٧٤ر٤	٤٧٨	٧٠ر٤	٥٥٠	٨٣ر٤	٦٠٠	١ر٥	٧٥٠
اليمن	٤	١٩٨	٤	١٩٨	٤	٣٩٤	٤	٤٢٩	٤	٤٨١	٤	٤٨١
اجمالي الدول العربية	٦٣٠	٢٥٨٠٩	٦٢٨	٢٨١٥٧	٦٢٩ر٦	٢٩٠٨٣	٦٣٠ر١	٢٩٩٢١	٦٣٠ر٢١	٣١٦٧٨	٦٤٥ر٣	٣٢٣٥٢
نسبة الدول العربية للعالم %	٦١ر٥	٢١ر٧	٦٢	٢٢ر١	٦٢ر٩	٢٠ر٩	٦١ر٨	٢٠ر٦	٦١ر٦	٢١ر١	٦١ر٧	٢١ر٥

المصدر :

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٥م .

٢- التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ١٩٩٥م .

جدول رقم (٢)

ب – تطور انتاج النفط الخام عربياً خلال الفترة ٩٠/١٩٩٥م

(ألف برميل يومياً)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥

الامارات	٢١٨٠	٢٢٥٠	٢١٥٩	٢٢٦٦	٢١٢٤	٢٠٨٥
البحرين	٤٠	٣١	٣١	٣٠	٣١	٣١
تونس	٨٧	٨٩	٩٨	٢٠٩	١٠٩	٩٥
الجزائر	٧٧٨	٧٤٥	٧٤٧	٧٥٧	٨٠٣	٧٩٠
السعودية	٨٠٠٠	٨٠٨٢	٨٠٤٨	٨٣٣٢	٨١١٨	٦٤١٣
سوريا	٦٠٣	٥٧٠	٥٧٠	٥١٣	٤٧٠	٤٠٥
العراق	٧٥٠	٥٥٠	٦٦٠	٥٢٦	٢٧٩	٢١١٤
قطر	٤٢٢	٤٢٠	٣٩٠	٤٢٣	٣٩١	٤٠٦
الكويت	٢٠٠٢	٢٠٢٥	١٨٨١	١٠٨٤	١٩٣	١١٧٢
ليبيا	١٣٩٦	١٤١٢	١٣٦١	١٤٣٣	١٥٥٠	١٣٩٧
مصر	٩١٧	٨٩٣	٩٠٠	٨٨٤	٨٧٧	٨٧٩
عمان	٨٦٠	٨٠٠	٧٠٠	٧٤١	٧٠٠	٦٨٥
اليمن	٣٤٥	٣٣٦	٢٣٣	١٦٨	١٩٧	١٨٩
اجمالي الدول العربية	١٨٣٨٠	١٨٢٠٣	١٧٧٤٨	١٧٣٦٦	١٥٨٤٢	١٦٦٦١
نسبة الدول العربية للعالم %	٢٥ر٨	٢٧ر٩	٢٧ر٥	٢٦ر٦	٢٤ر٥	٢٥ر٧

المصدر : نفس المرجع السابق .

المبحث الثاني : تطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الأروبية

أ- بالنسبة للصادرات العربية للمجموعة الاروبية

بروز العامل النفطى في المبادلات التجارية خلال السبعينات ، حيث تضاعفت الصادرات العربية بأربع مرات ما بين عامى ٧٣ ، ١٩٧٨م بينما وصلت نسبتها الى الصادرات العالمية الى ما بين ٥ - ٨% في نهاية السبعينات مقابل ٤% من بدايتها ، أما في التسعينات فقد تراجعت نسبة الصادرات العربية لاجمالي الصادرات العالمية الى ١ر٤% والى ١ر٣% في عام ١٩٩٤م .

* انخفاض نسبة الصادرات النفطية العربية من ١ر٣٧% من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٣ الى ٤ر٣٥% في عام ١٩٩٤م .

* احتلال المملكة العربية السعودية للمركز الأول بين الدول العربية المصدرة للنفط حيث بلغت نسبة صادراتها ١ر٣٣% من اجمالي صادرات الدول العربية للمجموعة الاوربية .

* في ضوء تدنى أسعار النفط فقد تدهورت العائدات النفطية الى ١ر١٠٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ثم الى ٨ر٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤م .

* مثلت الصادرات النفطية ٦٦% من إجمالي صادرات الدول العربية المتجهة للمجموعة الاوربية في عام ١٩٩٤ مقابل ٥ر٧٥% في عام ١٩٩٠ وهو اتجاه محمود يعنى تحول الدول العربية الى تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على النفط.

صادرات الدول العربية من البترول ومشتقاته إلى المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤م	١٩٩٥م
المملكة العربية السعودية	٨٦٣٩	١٢٠٩٨	١٠٤١٣	٩٦٦٨	٨٧٠٩	٧٦٨٧
ليبيا	٩٣٣٥	٩٤٢٠	٨٥٥٢	٦٨٥٧	٦٦٦٨	٦٦٨٥
الجزائر	٥٠٥٩	٤٧٩٦	٤٨٧٨	٣٨٨٧	٣٤٩٩	٣٨٩١
مصر	١٨٥٧	١٧٥٦	١٩٧٤	١٧٤٤	١٨٣٧	١٢٠٠
سوريا	١٣٧٤	١٤٧٩	١٧٣٦	١٧٣٢	١٦٣٧	١٧٧٥
الكويت	٢٢٦٥	١٤٣٣	٧٥٢	٢٢٠٦	١٥٦٤	١٦٥٠
العراق	٢٨٢٣	٢٥	٤٦	٢٥	---	---
تونس	٥١٩	٣٦٨	٣٣٦	١٦٩	٣٠٣	٢٧١
اليمن	٨٠٣	٥٥٢	٥٠٣	٢٠١	١٧٧	٣١
المغرب	٦٧	٥٦	٧٥	٧١	٥٩	٢٩
قطر	٤٩	٦٨	٤٤	---	---	---
البحرين	----	١٦	١٠	٣٥	٩	١٢
عمان	١٢	٢١	---	---	٢٠	---
لبنان	---	---	---	---	٣	٥
السودان	---	---	---	---	---	---
الأردن	---	---	---	---	---	---
الاجمالي	٣٢٨٠٢	٣٢٠٨٨	٢٩٣١٩	٢٦٥٩٥	٢٤٤٨٥	٢٣٢٣٦

المصدر : Trad Stat Plus U.S.A, June 1996

تطور الصادرات السلعية للدول العربية
إلى المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٤/٩٠م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المملكة العربية السعودية	٧٨٧٠	١٠٠٢٩	١٠٥٣٤	٩٢١٦	٩٢٩٩
ليبيا	١١٦٧١	٩٦٥٩	٨٠٨١	٦٦١٩	٦٦٧٠
الجزائر	٧٤٠١ر٢	٨٤١٢	٨١٠٨	٦٧٦٧ر٢	٦٠٢٠ر٣
مصر	٩٩٣ر٤	١٥٦٠ر٣	١١٩٩ر٩	٢٤٣٥ر٨	٣٠٢٦ر٢
سوريا	١٧٥٤ر٧	١٦٤٢ر١	١٩٤٢ر٨	١٩١٤ر٤	١٦٩٦ر٨
الكويت	١٩٥٣	٢٣٢	٧٩٥	١٨٦٠	١٤٢٨
العراق	٢٥١٤	١٩٧	١٩٤	٣٠ر١	صفر
تونس	٢٧٢٠ر٨	٢٩٥٣ر٤	٣١٢٦ر٦	٣٠٠٨ر٩	٣٦٩٨ر٨
اليمن *	---	---	---	---	---
المغرب	٢٧٥١ر٧	٢٦٧٢	٢٥٤٧ر٢	٢٣٧٢ر٨	٣٨٨١ر٧
قطر	٧٦	٧٦ر١	٨٧ر٧	٨٧ر٩	٤٣ر٧
البحرين	٥٩	١٣٦	١٧٣ر٥	١٦٦ر٤	١٢٠ر٩
عمان	٤٧٢ر٤	١٥١	١٦٩ر٤	١٤٠ر٣	١٦٤ر٨
لبنان	١١٥	١١١ر٥	١٠١	٩٣ر٥	١١١ر٨
السودان	١٩٣ر٧	١١٣ر٤	١٠٤ر١	١٦٠ر٨	١٥٩ر٩
الأردن	٣٣ر٥	٥٢ر٤	٢٨	٤٠ر٦	٩٦ر٢
الامارات	١٩٢٦	٢٠٦١	١٦٩٦	٨٩٥	٧٢٧
الاجمالي	٤٢٥٠٥ر٤	٤٠٠٥٨ر٢	٣٨٨٨٨ر١	٣٥٨٠٨ر٧	٣٧١٤٥ر١

المصدر : جمعت وحسبت من صندوق النقد العربي - التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٤/١٩٨٤م - العدد ٣ - ١٩٩٥م .

* غير متوفر

عائدات الدول العربية من تصدير النفط الخام ومشتقاته

١٩٧٠ – ١٩٩٤م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات	٢٣٣	٥٥٣٦	١٥٦٠٠	١٤٧٦٥	١٤٤٩٠	١٣٥٤٥	١١٠٧٠
البحرين	٢٥	٢٦٢	٨٤٦	٧٠٩	٧٦٥	٩٢٠	١٠١٠
تونس	٢٩	٢٤٠	١١٨	١٣٣	١٦٠	٧٠	٦٥
الجزائر	٢٧٢	٣٢٩٩	٨٨٥٤	٩٥٩٠	٨١٦٧	٧٩٨٠	٨٧٠٠
السعودية	١٢١٤	٢٢٥٧٣	٤٠١٢٨	٤٣٦٠٣	٤٦٥٢٠	٣٨٦١٢	٣٨٣٠٠
سوريا	٣٢	٤٠٧	١٨٣٢	١٨٤٣	١٩٢٥	٢٠٣٠	١٩٠٠
العراق	٥٢١	٥٧٠٠	٩٤٦٣	٣٨٠	٣٢٦	٣٦٤	٣٦٥
قطر	١٢٥	١٨٤٩	٢٩٦٠	٢١٨٧	٣٢٠٠	٢٥٩٤	٢١٧٠
الكويت	١٠٣٩	٨٣٣٧	٦٣٨٦	٨٧٥	٦٢٢٠	٩٥٠٠	١٠٢٠٠
ليبيا	١٦٤١	٥٩٩٩	٩٨٠٠	١٠٠٢٥	٩٢٠٠	٧٦٠٧	٦٩٦٠
مصر	---	٣٢	١٣٩٦	١٢٨٦	١٢٥٨	١١٧٠	١٣٢٩
عمان	٢٢٠	١٢١٢	٥٠٤٩	٤٣١٦	٤٧٦٠	٤٢٠٠	٣٩٠٠
اليمن	---	---	٦٢١	٥٩١	٣٦٩	٤٥٦	٨٣١
اجمالي الدول العربية	٥٣٥١	٥٥٣٤٦	١٠٣٠٥٣	٨٩٧١٢	٩٦٦٦٠	٨٩٠٤٨	٨٦٨٠٠

المصدر : نفس المرجع السابق .

اجمالي الواردات العربية من المجموعة الأوربية

(بالمليون دولار)

السنة	قيمة الواردات	معدل التغير السنوي ٪
١٩٨٠	٤٠٧٧٤ر٢٥	صفر%
١٩٨١	٥٥٧٨٧ر٩٨	٣٦ر٨%
١٩٨٢	٥٨٩٦٠ر١٦	٥ر٧%
١٩٨٣	٥٢٤٨٣ر٧٧	(١١)%
١٩٨٤	٤٦٨٤٣ر١٥	(١١)%
١٩٨٥	٣٨٤٢٤ر٤٥	(١٨)%
١٩٨٦	٣٢١٥٧ر٧٦	(١٦)%
١٩٨٧	٣٣٢٨٣ر١٣	٣ر٥%
١٩٨٨	٣٧٦١٤ر٩٦	١٣%
١٩٨٩	٣٩٣٢٨ر٣٥	٤ر٥%
١٩٩٠	٤٧٣٣٣ر٠٥	٢٠%

المصدر : "أثر التكتلات الاقتصادية الغربية على اقتصاديات الدول العربية" - من أوراق اللقاء التاسع لجمعية الاقتصاد السعودية - ابريل ١٩٩٥م .

ب– بالنسبة للواردات العربية من المجموعة الاوربية

* **ارتفاع الواردات العربية في ضوء زيادة العائدات البتروليه ثم اتجاه هذه الواردات نحو الانخفاض منذ النصف الثاني من الثمانينات.**

مستقبل العلاقات التجارية العربية الاوربية

* **في ضوء الاتجاه للوحدة الاوربية وتحديد تعريفه جمركية موحدة تجاه الدول الأعضاء فإن محددات العلاقات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الاوربية هي .**

١- تقليل الواردات الاوربية من الدول العربية وخاصة في مجال النفط .

٢- اتجاه الصادرات الاوربية الى دول شرق اوربا واعطائها مزايا تفضيلية .

٣- وضع القيود في الأسواق الاوربية امام منتجات دول الخليج والاتجاه الى فرض الضرائب عليها .

الفصل الثاني : الصناعات البتروكيماوية ومستقبلها

المبحث الأول : الصناعات البتروكيماوية العربية – خصائصها ومعوقات تنميتها

أولاً : خصائص الصناعة البتروكيماويه

أ- تعدد المواد الخام المستخدمة في انتاج المنتجات المختلفة لهذه الصناعة.

ب- لانهائيه الأنواع التى يمكن استنباطها من البتروكيماويات .

ج- إمكانية انتاج منتجات بتروكيماويه تحل محل المنتجات الطبيعية .

د- سرعة تطور المنتجات البتروكيماوية .

ثانيا : القدرات الانتاجية للدول العربية من الصناعة البتروكيماوية

* القدرة الانتاجية للمملكة العربية السعودية من المنتجات البتروكيماوية بلغت ٧ر٥ مليون طن سنوي في عام ١٩٩٠ ومن المتوقع ان تبلغ ١١ر٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ .

المنتجات البتروكيماوية والقدرات الانتاجية
للدول العربية في عام ١٩٩٠م

(بملايين الأطنان)

المنتجات	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	ليبيا	مصر	البحرين	المغرب	اجمالي البلدان العربية
زيوت أساسية :									
إثيلان	١٢٠	١٩٧٠	١٢٠	٢٨٠	٣٣٠	---	---	---	٢٤٧٠
بروبيلان				٥	١٧٠				١٧٥
بنزينيات									
بنزين	٩٠	٢٤٥	٢٥			١٥			٣٧٥
تولوبان	١٥		٧			٤			٢٦
ميكس - كسيلان	٢٤٧								٢٤٧
بارا - كسيلان	٣٨								٣٨
كحول :									
ميثانول	١٠	١٤١٠			٦٦٠		٣٩٦		٢٥٦٦
إيثانول		٣٠٠							٣٠٠
منتوجات وسيطة :									
إثيلان - غليكول		٦٥٠							٦٥٠
ستيران		٣٦٠							٣٦٠
كلورور الفينيل مونومير	٤٠	٣٠٠	٦٦		٦٠	١٠٠		٢٥	٥٩١
أكسيد الإثيلان		٣٩٠							٣٩٠
فورمال داهيد	٢٠	٥				٢٥		١٢	٦٢
بيكلورو الإثيلان	٦٤	٥٦٠	١٠٥		٩٥	١٦٠		٤٠	١٠٢٤
بلاستيك البولي إثيلان المهدرج		٩١	٣٠		٨٠				٢٠١
البولي إثيلان المنخفض الكثافة + العالي الكثافة	٤٨	٥٩٥	٦٠	١٤٠					٨٤٣
البوليبروبيلين					٦٨				٦٨
كلوريد البوليفينيل	٣٥	٢٠٠	٦٠		٦٠	٨٠		٢٥	٤٦٠
بوليستيران		١٠٠							١٠٠
ميلامين		٢٠						١٥	٣٥

المنتجات	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	ليبيا	مصر	البحرين	المغرب	اجمالي البلدان العربية
منتوجات تركيبية :									
ألياف									
ألياف بولييستر						٢٦ر٥			٢٦ر٥
ألياف بولياميد						٤			٤
منتوجات أخرى :									
الميثيلترتيوبوتيليك		٥٠٠							٥٠٠
الكيلبنزين		--	٥٠			٤٠			٩٠
راتنج البولييستر غير المشبع		١٢							١٢
راتنج الالكيد بوليفينيل	١٢	٧							١٩
راتنج الأسيتات		٨	٣					٦	١٧
راتنج الفورمال داهيد	١٤ر٤								١٤ر٤

المصدر : أوربا وبلدان الخليج العربية = مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٥م .

ثالثا : المبادلات التجارية بين الدول العربية والمجموعة الاوربية في مجال البتروكيماويات

* اتجاه صادرات الدول العربية للمجموعة الاوربية من الصناعات البتروكيماويه نحو الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٢/٩٠ ثم زيادتها خلال الفترة من ١٩٩٥/٩٣ .

* انخفاض واردات الدول العربية من الصناعات البتروكيماويه الاساسيه من المجموعة الاوربية خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠ من ١٨٨ر٦ مليون دولار الى ٤٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ثم ارتفعت الى ٥٦ر٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥م .

تطور صادرات الدول العربية للمجموعة الأوربية من صناعة البتروكيماويات الأساسية خلال الفترة ٩٠/١٩٩٥م

(بالألف دولار أمريكي)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥م
لبنان	---	---	---	---	٥٠٦ر٥	١١٦٠ر٩
سوريا	---	---	---	---	١٩٢ر٣	---
الجزائر	---	--	---	---	٨٦ر٢	---
ليبيا	٧ر٥	--	---	٢٦ر٤	---	---
السعودية	٩ر٩	--	---	---	---	---
مصر	---	--	٧ر٤	٢	---	---
المغرب	---	---	---	---	ر٧	---
دول عربية أخرى	١٢٧٧٧٥٣	٩٦٠٧٠ر١	٦٠٦٦٣ر٧	١١٢٨٩٨ر٦	١٢٥٥٣٠ر٦	١٦٣٨٥٨ر٦
الاجمالي	١٢٧٧٧٠ر٤	٩٦٠٧٠ر١	٦٠٦٧١ر١	١١٢٩٢٧	١٢٦٣١٦ر٣	١٦٥٠١٩ر٥

المصدر : **Trade Stat Region Report, July 1996**

تطور واردات الدول العربية من الصناعات البتروكيماوية الأساسية (الاثيلين ، البروبلين ، البوتيلين ، البوتادين) من المجموعة الأوربية خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠م

(بالمليون دولار أمريكي)

الدولة / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥م
ليبيا	١٨ر٩	١٥ر٢	٥ر٦	٦ر٣	٥ر٣	٧ر١
الجزائر	---	--	١ر٥	---	---	---
السعودية	---	٠ر٨	---	---	---	---
دول عربية أخرى	١٨٤ر٧	١٧٢ر٦	١١٥ر٨	٤٥ر٨	٤٣ر٧	٤٩ر٤
الاجمالي	٢٠٣ر٦	١٨٨ر٦	١٢٢ر٩	٥٢ر١	٤٩	٥٦ر٥

المصدر : Trade Stat Region Report, July 1996

رابعا : المعوقات التى تواجهه صناعة البتروكيماويات العربية

١- غيات التنسيق داخل المنطقة العربية حيث قامت كل دوله بإنشاء وحداتها بمعزل عن الدول الآخرى .

٢- غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب في الاسواق العربية .

٣- صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماويه في ضوء فرض الرسوم الجمركية.

٤- غياب الترابط بين الاقطار العربية المنتجة وبين الاقطار العربية التى تمتلك الصناعات التحويلية .

٥- مشكلة الضرائب التى تفرضها دول الاتحاد الاوربي (ما بين ١٣-١٥%).

٦- محدودية التبادل التجاري العربي .

٧- احتياج الصناعات الكيماوية لقاعدة صناعية لتحويل منتجاتها النهائية الى منتجات استهلاكية .

٨- احتياج هذه الصناعة الى تكنولوجيا متقدمة وخبرات متخصصة .

المبحث الثاني : عوامل تنمية الصناعة البتروكيماوية ومستقبلها

عند القيام بتنمية وانشاء صناعات بتروكيماوية يجب النظر بامعان الى العوامل الاساسية الآتية .

* الاسواق والمنافسة.
* وضع التكنولوجيا والمعرفة الفنية .
* اقتصاديات الاستثمار .
*مدى توافر القوى العاملة .

التوصيات

١ - استمرار الحوار والتعاون بين الدول العربية والمجموعة الاوربية .

٢- مطالبة المجموعة الاوربية بخفض الضرائب المفروضة على استهلاك النفط

٣- تبنى الدول العربية سياسة شاملة موحدة ازاء المجموعة الاقتصادية الاوربية .

٤ - ازالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب المنتجات البتروكيماويه المكرره والبتروكيماويات العربية الى اسواق المجموعة الاوربية .

٥ - احلال التعاون العربي الاوربي محل التنافس وذلك من خلال اقامة المشروعات المشتركة في مجال البتروكيماويات .

٦ - الاسراع بإنشاء اتحاد عربي لمنتجي البتروكيماويات تكون مهمته التنسيق بين نشاطات هذه الصناعة في المنطقة العربية ، فضلا عن القيام بعمليات التسويق في مختلف الدول العربية .

٧ - المزيد من التنسيق بين سياسات الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط وذلك لحماية مصالحها خاصة في مواجهة الدول المستهلكة .

ملخص دراسة بعنوان
"الصناعات البتروكيماوية العربية ومعوقات تسويقها"

مقدمة من د. عمر عبد الله كامل

إن الحديث عن مستقبل العلاقات العربية - الأوربية ، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين لابد وأن يأخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي تجسد عمق هذه الروابط ، أهمها التقارب الجغرافي للعالم العربي والمجموعة الأوربية .

لقد كانت مبادرات العالم العربي في مجال البترول منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م بمثابة عوامل دفعت إلى تطوير اشكالية العلاقات بين العالم العربي المنتج للبترول والأقطار الأوربية المستهلكة له .

فالمنطقة العربية تلعب دوراً هاماً في التجارة الدولية للنفط ، إذ تشير التقديرات إلى أنها تمتلك ٦٢% من الاحتياطي العالمي منه في عام ١٩٩٥م ، وأن نسبة انتاجها تقدر بنحو ٢٨% من الانتاج العالمي، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي بهذه المنطقة فيقدر بنسبة ٢٢% من الاحتياطي العالمي.

وفي ضوء هذه الامكانيات الضخمة للمنطقة العربية فقد برز العامل النفطي في المبادلات التجارية منذ السبعينات وكان له أثر كبير في تحديد العلاقات التجارية بين الدول العربية من جهة والمجموعة الأوربية من جهة أخرى .

أما بالنسبة لصناعة البتروكيماويات العربية والتي تمثل قاعدة هامة وأساسية كمنطلق لاستراتيجية التصنيع بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول ، فبالرغم من أن الدول العربية هي التي زودت الصناعة البتروكيماوية العالمية بالكثير من المواد الخام (الزيت الخام والغازات الطبيعية) إلا أنه وحتى عام ١٩٧٣م لم يكن من الممكن لأي دولة عربية الدخول في هذه الصناعة بدرجة محسوسة ، وبعد ارتفاع أسعار البترول وتوفر الاستثمارات اللازمة لاقامة هذه الصناعة بدأت الدول العربية في اقامة المشروعات البتروكيماوية والتخطيط للتوسع فيها .

وبالرغم من توافر مقومات الصناعة البتروكيماوية في الدول العربية إلا أن انتاجها لم يتجاوز ٣% من الانتاج العالمي في عام ١٩٩٠م ، يعزى ذلك أن هذه الصناعة واجهت في الدول العربية العديد من العقبات تأتي في مقدمتها :

١- غياب التنسيق وعدم التكامل داخل المنطقة العربية، حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الأخرى، وقد ترتب على ذلك التنافس وعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

٢- غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب في الأسواق العربية الأمر الذي ترتب عليه ظهور فوائض يصعب تسويقها دوليا .

٣- صعوبة تسويق المنتجات البتروكيماوية حيث تزامن الانتاج مع انحسار الطلب في الأسواق الدولية ، وقيام الحكومات بحماية صناعاتها البتروكيماوية بوضع قيود على الواردات وفرض رسوم عليها تتراوح بين ٤ - ٢٢% .

٤- اعتماد البتروكيماويات العربية في تدبير المادة الأولى على الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج النفط وذلــك لوفرتــه في البدايــة مع عــدم قــدرة الاستخدامات المحلية على استيعابــه ، مما ترتب عليــه اضطرار بعـض الــدول إلى التخلص من فوائضه بالحرق ، ويكفي أن نشيــر أنه في الوقت الذي يمثل فيه الغاز الطبيعي ٩٠% من اللقيــم في البتروكيماويات العربية فانه لايتجاوز ٣٠% في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو ١٢% في أوربا ، ونحو ٤% في اليابان ، وقــد ترتب على استخدام الغاز كمادة أوليــه محدوديــة التنوع في المنتجات والتركيز على المواد الأساسية مثل الايثيلين والميثانول وبالتالي تعويق التكامل الرأسي .

٥- غياب الترابط بين الاقطار العربية المنتجة وبينها وبين الأقطار العربية التي لاتمتلك الصناعات التحويلية اللاحقة والتي تستخدم المنتجات البتروكيماوية الأساسية أو الوسيطة ، وبصفــة عامــة محدودية التبادل التجاري نتيجة لضيق قاعــدة البتروكيماويات القابلة للتبادل

٦- تأتي مشكلة الضرائب التي تفرضها دول الاتحاد الأوربي بمعدلات تتراوح مابين ١٣ - ١٥% على وارداتها من البتروكيماويات العربية كعبء اضافي على تلك الصناعة ، ولعل انضمام جميع الدول العربية إلى منظمة الجات يعتبر خطوة أولى للمطالبة بازالة هذه الضرائب تمشيا مع سياسة الحرية التجارية .

٧- محدوديــة التبادل التجاري العربي في جميع السلع القابلــة للتبادل ، وافتقار المنطقــة العربية إلى شبكات الطرق السهلــة السريعة والى الخدمات المصرفيــة التي تشجع التبادل التجاري .

٨- احتياج الصناعات الكيماوية لقاعدة صناعية لتحويل منتجاتها النهائية إلى منتجات استهلاكية وعدم توفر هذه القاعدة في كثير من الدول العربية .

٩- تحتاج هذه الصناعة إلى تكنولوجيا متقدمة وتراخيص متعددة وخبرات متخصصة في مجالات التصنيع والنقل والتسويق لم تتوفر بعد في الدول العربية .

وفي رأينا أنه في ضوء المعوقات السابقة التي تواجه الصناعة البتروكيماوية العربية وعند القيام بتنمية هذه الصناعة لابد وأن يؤخذ في الاعتبار العديد من العوامل أهمها الأسواق والمنافسة ، فإذا كانت الأسواق المحلية لايمكنها استيعاب جميع المنتجات المقرر انتاجها فانه من الضروري الدخول

إلى الأسواق العالمية التي هي في واقع الأمر أسواق تنافسية بدرجة عالية مما يتطلب توافر الجودة العالية والانتاج بسعر تنافسي .

أما العامل الثاني فهو التكنولوجيا والمعرفة الفنية ، إذا أن اختيار التكنولوجيا المطبقة في الصناعات البتروكيماوية لابد وأن يخضع لعدة معايير ، منها أن تكون هذه التكنولوجيا مبنية على أبحاث مبتكرة حديثا ، وأن تكون مقبولة دوليا ، وكذلك مقبولة للاستعمال الفني والصناعي والتجاري ، هذا فضلا عن أن تكلفة منتجاتها تكون منافسة للمنتجات المشابهة ذات المواصفات العالمية .

أما العامل الثالث لتنمية الصناعات البتروكيماوية العربية فيكمن في ضرورة توافر القوى العاملة المدربة نظرا لأنها صناعة متخصصة ذات مستوى عال من العلم والمعرفة .

وأخيرا وفي ضوء الدور الذي يلعبه النفط وكذلك الصناعات البتروكيماوية العربية في التجارة الدولية ، وفي توطيد أواصر العلاقات العربية الأوربية فاننا نختم بحثنا ببعض التوصيات أهمها: -

١- إذا كان تعامل الدول الكبرى مع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للبترول كان ولايزال على أساس الاستفادة الكاملة في المدى القصير ، مع اتخاذ السياسات اللازمة وبصورة تدريجية تتوافق مع اقتصاديات الدول المستهلكة لتقليل الاعتماد على النفط ، فان هذه الاجراءات يجب ألا تمنع استمرار الحوار والتعاون بين الدول العربية والمجموعة الأوربية.

٢- ان علاقة المجموعة الأوربية بالدول العربية لايجب أن تبقى محصورة في نطاق الهبات والمساعدات ، بل المطلوب التفكير بطرق ووسائل جديدة لتوسيع نطاق التعاون الايجابي مع الدول الصناعية خاصة في مجال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة السائدة بها .

٣- ان الحوار العربي الأوربي خاصة في مجال النفط لابد أن يشمل مطالبة المجموعة الأوربية بخفض الضرائب المفروضة على استهلاك النفط ، واذا كان لامفر من فرض مثل هذه الضرائب على جميع مصادر الطاقة بزعم حماية البيئة فينبغي أن يعاد النظر في هيكل الضريبة وفقا لما يساهم به كل مصدر في تلويث البيئة .

٤- ان العالم العربي مطالب بالتفكير في وضع سياسة شاملة موحده ازاء المجموعة الاقتصادية الأوربية باعتبارها تحتل المرتبة الأولى في المبادلات التجارية للأقطار العربية ، على أن تنطلق هذه السياسة من موقع القوة التي يتمتع بها العالم العربي نظرا لمكانته التصديرية في مجال النفط ، وكذلك نظرا لضخامة موارده المالية .

٥- يجب ازالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تقف حائلاً أمام انسياب المنتجات البترولية المكرره والبتروكيماويات العربية إلى أسواق المجموعة الأوربية .

٦- في مجال الصناعة البتروكيماوية يجب أن يحل التعاون العربي الأوربي محل التنافس وذلك من خلال اقامة المشروعات المشتركة في مجال البتروكيماويات حيث يساهم العرب بالمواد الخام ويساهم الغرب بالخبرة وأسواق الاستهلاك وبالتالي يستفيد الطرفين من الامكانيات المتاحة لدى الطرف الآخر وذلك على أساس من التعاون وليس على أساس من الاستغلال .

٧- الاسراع بانشاء اتحاد عربي لمنتجي البتروكيماويات ، تكون مهمته التنسيق بين نشاطات هذه الصناعة في المنطقة العربية والتي لها علاقة بكل الصناعات مثل الغذاء والكساء والمطاط والمنظفات والأصباغ ، فضلاً عن القيام بعمليات التسويق بمختلف الدول العربية.

٨- إذا كانت الدول العربية وخاصة المنتجة للنفط تمتلك بزمام المبادرة خاصة بالنسبة لاحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي فالمطلوب لها المزيد من التنسيق بين سياساتها في حماية مصالحها خاصة في مواجهة الدول المستهلكة .